



annd

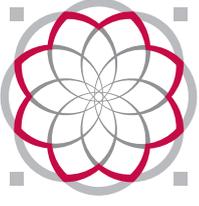
Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



توصيات عن منظمات من المجتمع المدني  
إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية

٢٠٠٩ < ٢٠١٩





annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

# توصيات عن منظمات من المجتمع المدني إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية ٢٠٠٩ < ٢٠١٩



# المحتويات



٤

المقدمة

٦

توصيات منظمات من المجتمع المدني  
إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية **بيروت ٢٠١٩**

١٢

توصيات منظمات من المجتمع المدني  
إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية **الرياض ٢٠١٣**

١٨

توصيات منظمات من المجتمع المدني  
إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية **شرم الشيخ ٢٠١١**

٢٣

توصيات منظمات من المجتمع المدني  
إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية **الكويت ٢٠٠٩**



## المقدمة

شكل إجتماع جامعة الدول العربية على مستوى القمة الذي انعقد في تونس عام ٢٠٠٤، منعطفاً هاماً في مسارها. فقد اقترحت «قمة تونس» خطوات عملية للمضي في إصلاح الجامعة وتطوير النظام الإقليمي العربي، فركزت على ضرورة تعزيز الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان، وإتخذت سلسلة من القرارات من بينها السير قدماً في تعزيز التعاون الإقتصادي بين الدول العربية وتسهيل مشاركة المجتمع المدني في مختلف مسارات جامعة الدول العربية. كما قررت تنظيم القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية العربية مرة كل سنتين، الذي يعتبر من أهم ما جاءت به القمة.

جاءت هذه التوجهات على أثر التطورات الخطيرة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 الارهابية، التي شكلت علامة فارقة في تحول النظام العالمي الى العسكرة وتغليب الاعتبارات الأمنية ومكافحة الإرهاب على ما عداها. وهذه التحولات ليست هي المسؤولة الوحيدة عن التراجع الحاصل في مختلف المجالات عالمياً وإقليمياً، إلا أنها أوجدت الذرائع والمبررات للأندفاع في نمط العولمة النيوليبرالية وحزمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها إلى حدودها المتطرفة، معززة بالاعتبارات السياسية والأمنية. وقد ساهم ذلك في تظهير أسباب المشكلات الهيكلية والطارئة التي عانت منها البلدان العربية والتي كشفتها تقارير كثيرة صادرة عن المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث الوطنية ومساهمات المجتمع المدني والتقارير الحكومية، لاسيما مشاكل الفقر واللامساواة والبطالة والتهميش الاجتماعي والتمييز ضد المرأة والشباب، وتعثر النمو الاقتصادي والتدهور البيئي والهجرة على إختلافها، أضف إليها المشكلات السياسية والمؤسسية المزمنة منها (مثل قصور منظومات الحوكمة وضعف المشاركة والديمقراطية) إلى إستعمار الحروب والنزاعات واستمرار الاحتلال، وأزمة الهوية والانتماء الوطني وتراجع مستوى العلم والمعرفة وتفكك منظومات القيم.

وقد جاء قرار تخصيص إجتماعات على مستوى القمة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية تعبيراً عن إهتمام المسؤولين العرب وشعورهم بصعوبة التحديات التي تملها أوضاع المنطقة. ولعل ما عزز أهمية انعقاد القمة الاقتصادية والاجتماعية هو الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008 التي سبقتها أزمة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، التي كشفت عن مدى هشاشة النظام الاقتصادي العالمي وتأثيره على المنطقة في مجملها، والخلافات في وجهات النظر التي رافقتها من حيث التشخيص وتحديد الأسباب الفعلية للأزمة وبالتالي اقتراح وسائل ناجعة لمعالجتها. وكان هذا الانقسام في وجهات النظر جلياً في الاجتماع الوزاري الثاني عشر لمنظمة الأونكتاد الذي انعقد في الدوحة/قطر عام 2008.

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ثلاثة إجتماعات على مستوى القمة للبحث في القضايا الاقتصادية والاجتماعية: الاولى عام 2009 في الكويت، والثانية عام 2011 في مصر والثالثة عام 2013 في السعودية. وقد خصصت هذه القمم حيزاً للمجتمع المدني وللقطاع الخاص عملاً بقرارات قمة تونس 2004 والتي أوصت بوجود تعزيز مشاركة المنظمات الشعبية. إلا أن هذه المشاركة ظلت خجولة لأنها اقتصرت على تنظيم مننديات موازية تسبق أعمال القمة وتنم وفق دعوات لأشخاص ومنظمات محددة بناء على جدول أعمال معد من قبل الأمانة العامة في الجامعة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القمة الثانية عقدت في مصر في شهر يناير عام 2011 حيث كان شرارة الربيع العربي قد اندلعت في تونس وأدت إلى تغيير في رأس الحكم، وقد تلتها مصر بعد أيام قليلة من القمة. وقد أعطى الحراك الشعبي عام 2011 معنى استراتيجياً للمشكلات المتصلة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية وكرامة الانسان، لا تزال مطروحة اليوم.

أن تكون مننديات المجتمع المدني والشباب موجهة من قبل الامانة العامة لا يقلل من أهمية التوجه بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في مسارات الجامعة ولكنه لا يعطي النتيجة المتوخاة منها، حيث أنه من الضروري إحترام إستقلالية منظمات المجتمع المدني وتنوعها، والمحافظة على هذا التنوع نظراً إلى صعوبة التحديات وتعقيدات الاوضاع التي تمر بها المنطقة التي تتطلب المزيد من المشاركة الهادفة والمفيدة.

من هنا عكفت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على تنظيم مننديات موازية لمجموعة من الشبكات والمنظمات بهدف توجيه رسائل الى القمة تستند إلى مقاربة حقوقية ومبادئ الديمقراطية داعية الى بلورة نموذج جديد للتنمية يساهم في خروج المنطقة، شعوباً ودولاً، من الأزمات الخطيرة التي تعاني منها.

تتعقد القمة الرابعة في بيروت، بعد انقطاع إستمر أربع سنوات نتيجة الظروف والاضع التي تعيشها المنطقة. غني عن البيان أن المنطقة تمر بمنعطفات تاريخية ستكون لها تداعيات خطيرة على المستقبل. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذل لوضع حد للنزاعات المسلحة التي أشعلت المنطقة وأدت الى خسائر فادحة بالارواح فاقت المليون إنساناً، وبالممتلكات بما يقدر بمئات المليارات من الدولارات وبحركة لجوء ونزوح بعشرات الملايين؛ إلا أن ما يظهر من هذه الجهود لا تتعدى أهدافه وقف النزاعات المسلحة دون معالجة للأسباب التي أدت إليها، ودون الإلتزام الكامل وغير المجتزأ بمبادئ حقوق الانسان كأساس لأي حل مستدام. وستكون للرؤية المتبعة لحل النزاعات والتوجهات والسياسات المطبقة خلال هذه المرحلة الأثر الكبير على مستقبل الشعوب في المنطقة.

لذلك ترتدي القمة هذه السنة أهمية استثنائية من حيث التوقيت ومن حيث الدور، فهي تشكل مناسبة لتكريس اللقاء رغم الاختلاف، ولفتح حوار على وقع الازمات ليجاد سبل الخروج منها، اذا تمكنت القمة من تجاوز المعوقات الداخلية والتوصل الى مقترحات ايجابية لمعالجة المشكلات.

بموازاة القمة، تعمل الشبكة وشركاؤها في المنصة الاقليمية للتنمية البشرية المستدامة على تنظيم منتدى المجتمع المدني حيث ستطرح التحديات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية. كما ستولي أهمية خاصة في بحثها أيضا البعد المتعلق بدور الدولة التنموية المطلوب لتمكين من القيام باعباء التنمية والإعمار وترميم النسيج الاجتماعي الذي أصيب خلال تطورات السنوات المنصرمة، وتطال أيضا البحث في ضرورة أن يترافق هذا الجهد مع نهضة عربية تقوم على الحداثة والتقدم وتأسس لثقافة جديدة تحترم التنوع والاختلاف وتحمي حقوق الانسان وتعزز الديمقراطية والحريات العامة والفردية.

بين دفتي هذا الكتيب مخرجات المنتديات الثلاثة التي نظمتها الشبكة وشركاؤها لعلها تساهم في الحوار الممتد زمنياً منذ ما قبل الربيع العربي وجغرافياً على امتداد المنطقة.

زياد عبد الصمد / المدير التنفيذي  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



توصيات منظمات من المجتمع المدني  
إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية  
بيروت ٢٠١٩

١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير



نظمت منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة المؤلفة من الشبكات العربية التالية: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والكونفدرالية العربية للنقابات العمالية والفروع العربية للشفافية الدولية والمنتدى العربي لذوي الاعاقة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر والشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات والتحالف الدولي للموئل، منتدى المجتمع المدني تحضيراً للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية يومي ١٠ و ١١ يناير ٢٠١٩ في بيروت بمشاركة ١٠٥ أشخاص يمثلون منظمات المجتمع المدني وخبراء من المنطقة ودوليين بالشراكة مع منظمة أوكسفام الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

ناقش المشاركون التحديات التي تعيشها المنطقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتوقفوا عند أبرز التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في إطار علاقات الشراكة التي تربطه بالشركاء التنمويين الآخرين.

صدر عن المشاركين وثيقة ختامية تضمّنت ملخصاً عن النقاش وأبرز الأفكار التي برزت من خلال الحوار بالإضافة إلى الرسائل والتوصيات الموجهة إلى المسؤولين العرب المجتمعين في القمة العربية يوم 20 يناير في العاصمة اللبنانية بيروت. وفي ختام المنتدى، تمّنى المشاركون على المسؤولين العرب النظر بالرسائل الأساسية والتوصيات التالية:



## الرسائل:

### أولاً:

والوصول إليها. فعلى الرغم من أن سكان المنطقة العربية يشكلون فقط 5% من سكان العالم إلا أن المنطقة تحتوي على 53% من اللاجئين على مستوى العالم، وكذلك نسبة 37% من المشردين دولياً<sup>1</sup>

منطقتنا تسجل أعلى نسب "اللامساواة"، من حيث التوزيع إذ يمتلك 10% من أغنى أغنياء المنطقة 64% من ثرواتها الإقليمية. وتقدر حصة الدخل الإجمالي لأغنى 1% فقط من السكان بـ 27% من الثروات.

وتدل هذه المؤشرات الى الطبيعة الهيكلية للأزمة المتعددة الجوانب، ما يتطلب العمل على معالجتها من خلال اعتماد مقاربات جديدة شاملة تقوم على حقوق الانسان وتبني على أسس إقتصادية متينة تعزز القدرات الانتاجية وتخلق فرص عمل وتتوجه الى الأسواق المحلية والاقليمية وقادرة على المنافسة دولياً، ما يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية واعتماد آليات إعادة التوزيع لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الرشيد. وهذا يتطلب قيام الدولة التنموية التي تعتمد عقداً اجتماعياً يؤسس لعلاقة سليمة بين الدولة والمجتمع تُحترم فيها الحريات العامة والخاصة وحقوق الانسان.

### ثانياً:

إن التحديات التنموية التي تواجهها الإنسانية في عالمنا الراهن، والتي أجمعت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في القمة العالمية التي انعقدت في مقرها الرئيسي في نيويورك بين 25 و 27 ايلول 2015، تفرض أهمية تعزيز الشراكة العالمية التي تطل الفاعلين الأساسيين في المسار التنموي بما في ذلك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

وأمام هذه التحديات يجب تعزيز الشراكة كأداة لتجديد الامكانيات والموارد المتوفرة في المجتمعات العربية ووضعها في خدمة التنمية البشرية المستدامة وأهدافها، وبالتالي فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب ان تقوم على أساس المرجعية لحقوق الانسان وما يخدم أهداف التنمية البشرية الشاملة، وتعزيز القدرات المحلية والوطنية والاقليمية، وكذلك بالنسبة للشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني والإعلام والتي تُبنى على مبدأ احترام حرية الرأي والتعبير والمساءلة الاجتماعية.

ويتطلب تفعيل دور القطاع الخاص التركيز على "المسؤولية المجتمعية" والعمل على مواجهة آثار العولمة السلبية ومساءلة الشركات العابرة للقارات والتميز بين القطاع الخاص العابر للجنسيات والشركات الوطنية لاسيما المتوسطة والصغيرة منها.

يعاني النظام العالمي المتعدد الأطراف من أزمات بنيوية إقتصادية ومالية بدأت تتفاقم منذ العام 2008 وأدت الى خلل كبير في العلاقات الدولية وإلى تعثر المفاوضات التجارية متعددة الاطراف والثنائية في التوصل الى اتفاقيات تعزز التبادل الحر والعدل بين الدول وتساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وقد انعكس هذا الواقع على الاوضاع الأمنية عموماً ما أدى الى بروز اتجاهات سياسية متطرفة تدعو إلى الإنعزال بدل الإنفتاح وتروج لخطاب الكراهية والعنف بعيداً عن مبادئ وقيم حقوق الانسان.

إن هذا الواقع يتطلب من الدول العربية أن تعمل على: تطوير القيمة المضافة على المستوى الوطني والاقليمي لمواجهة هذا الواقع الدولي المأزوم وتعزيز التعاون الاقليمي فيما بينها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وتعتبر جامعة الدول العربية مؤسسة إقليمية أساسية تساهم في ترسيخ أسس النظام الإقليمي وتطويره ومساعدة البلدان العربية على تعزيز تعاونها من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

### ثانياً:

إن التحديات التي تعيشها المنطقة تعبر عن مدى عمق الأزمة التي تعاني منها المجتمعات العربية، وهي تتجاوز مجرد كونها أزمة سياسية حادة أو غياب الرؤية والمشروع والسياسات لا بل هي أزمة بنيوية تعبر عن مأزق يطال الدولة بما هي سلطة ومجتمع ومؤسسات تمارس السيادة ضمن إقليم معين إن ما دفع المواطنين إلى اللجوء إلى التعبير عن الرفض للواقع والمطالبة بالحرية والعدالة والعيش بكرامة هو هذا الواقع الذي لم يعد يُحتمل ومن مؤشرات ارتفاع معدلات الفقر لاسيما إذا ما تجاوزنا المفهوم الضيق للفقر المرتبط بالدخل باتجاه المفهوم الأشمل الذي يتناول الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحديدًا التحرر من الخوف والعوز والحق بالعيش بكرامة

بالاضافة الى الفقر، تواجه شعوب المنطقة تحديات البطالة والتي فاقت معدلاتها الحدود المسموح بها خاصة إذا اعتبرنا أن البطالة المقنعة منتشرة من خلال العمل في الإقتصاد غير النظامي. ولعل الظاهرة الاخطر هي انتشار البطالة بين الشباب لاسيما المتعلم والذي لا يجد أمامه سبيلاً إلا الهجرة حيث يمكنه التمتع بالحد الأدنى من الحقوق والكرامة.

كما تواجه المنطقة العربية تحديات خطيرة تسببت في الأزمات التي تعاني منها وخصوصاً انتشار الفساد السياسي والمؤسسي الذي أتاح لشبكات عميقة من الفاسدين أن يتحكموا بالموارد ويوجهون الاقتصاد لمصالحهم الخاصة حتى تطورت في أكثر من حالة إلى نزاعات مسلحة مدمرة. وقد تسببت هذه الأزمات الى إزدياد معدلات الفقر والبطالة واللامساواة وتعمق الفجوة في ملكية الموارد

<sup>1</sup> <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/12/29>

## رابعاً:

تتعقد القمة الرابعة الاقتصادية والاجتماعية وقد سبقتها ثلاث قمم خرجت بتوصيات ومقررات تستلزم مراجعة عميقة وتطويراً يُعلي مستوى الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ إنعقاد القمة الثالثة في الرياض عام 2013. كما تتطلب الاتفاق على آلية تشاركية لمتابعة ومراجعة وتقييم مقررات القمم تقوم بتقييم ما تم تنفيذه من توصيات ومقررات وتعمل على تصويب المسار باتجاه تعزيز التنفيذ.

على آلية المتابعة هذه أن تلحظ معايير للشفافية والمساءلة وتساهم في القدرة على الوصول الى المعلومات وتعزيز امكانيات التصويب، على أن تكون هذه الآلية تشاركية بحيث يساهم في تطويرها مختلف الشركاء التنمويين من قطاع خاص ودولة بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية المستقلة والمتعاونة والمجتمع المدني والإعلام بكل أطرافه القادر على طرح سياسات بديلة.



## التوصيات:

### التوصيات المتعلقة بالسياسات التنموية

### التوصيات المتعلقة بسياسات إعادة التوزيع والحد من اللامساواة

• وقف جميع سياسات التقشف المعتمدة في بلدان المنطقة وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية تقلص الفجوة بأوجهها المتعددة وإعادة النظر بمفهوم الضرائب بما يتعدى الوظيفة الجبائية التي تعزز الواردات العامة باتجاه المفهوم الذي يعطي للضريبة دوراً محفزاً للقطاعات الانتاجية والاستراتيجية وكأداة من أدوات إعادة التوزيع العادل للموارد تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.

• القبول بفرض الضرائب التصاعدية على الدخل والثروات وتعديل الإعفاءات الوطنية وتقوية آليات الشفافية والمساءلة في هذا المجال وتطبيق الضريبة التصاعدية لردم الفجوة من أجل تحقيق عائدات بطريقة منصفة، وتعزيز التوازن بين الضرائب المفروضة على الافراد على شكل ضرائب على الدخل وضرائب على المشتريات من جهة والضرائب المفروضة على الشركات والاستثمارات الضخمة من جهة ثانية.

• إلغاء الحوافز الضريبية التمييزية والجنات الضريبية، ولجم التهرب الضريبي من شركات عابرة للحدود وفرار رؤوس الأموال من خلال التهرب الضريبي.

• اعتماد نظم حماية اجتماعية شاملة على أساس المقاربة الحقوقية إنطلاقاً من أرضيات الحماية الاجتماعية، على أن تشمل أيضاً اللاجئين والنازحين والعمال المهاجرين من خلال العقد الاجتماعي الذي يعترف بالحماية الاجتماعية كحق إنساني وأحد أبرز وسائل إعادة توزيع الموارد. وزيادة نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي الإنفاق الحكومي، على أن يتم ربط خطط الإصلاح باعتماد وتنفيذ سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة.

• استقلال القضاء ومحاكمة الفاسدين بما يضمن إسترداد الأموال المنهوبة والمهربة وإعادة تدويرها في الموازنات العامة لخدمة السياسات التنموية. ويتطلب هذا جهداً إقليمياً وعالمياً تشاركياً لتتبع هذه الأموال التي تقدر بالمليارات.

• اعتماد نموذج تنموي يقوم على المقاربة الحقوقية والانتقال من الطبيعة الريعية وغير المنتجة للإقتصادات نحو إقتصادات حقيقية منتجة ودائمة، تعتمد على قطاعات ذات قيمة مضافة مولدة لفرص العمل اللائق للجميع، مع اعتماد سياسات إعادة توزيع الموارد لتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي والعمل على الغاء.

• ايجاد نماذج اقتصادية جديدة مثل الاقتصاد التعاوني والاقتصاد الاجتماعي بما يعزز المشاركة ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

• اعتماد سياسات زراعية وغذائية تكون حقوق الفلاحين والمزارعين الصغار في صلبها وتعتمد على استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وبيئي غير مدمر يحفظ حقوق الأجيال القادمة، وبعيد عن تطويع الزراعة لتلبية متطلبات التجارة الحرّة.

• إدماج المكوّن الثقافي في العملية التنموية وتعزيز القواسم المشتركة بين المواطنين والمواطنات وترسيخ مبادئ القبول بالآخر والإقرار بالتنوع الثقافي في المنطقة وصون حقوق جميع الطوائف والأعراف المكونة لشعوب المنطقة وتعزيز ثقافة المواطنة.

• تعزيز إقتصاد المعرفة الذي يحقق قيمة مضافة على المنتج قبل تصديره، وهو يتطلب تنمية القدرات البشرية وتعزيز التعليم وتطوير أدوات البحث العلمي مع التشديد على ضرورة ربط إقتصاد المعرفة بمختلف قطاعات الإقتصاد ليكون مكملاً للاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية ذات التوجه التنموي.

• إزالة كافة المعوقات أمام تحقيق المساواة بين النساء والرجال، وتمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها الفعالة في التنمية، والتقدم من العبارات الشكلية إلى قبول فعلي بمبدأ إزالة التمييز في النصوص والخطاب وفي الممارسة، كما الإعراف بالقيمة الإقتصادية لعمل الرعاية دون أجر التي تقوم به النساء في المنطقة وتثمينه.

## توصيات متعلقة بسياسات التجارة والاستثمار

• تطوير واصلاح المؤسسات البين عربية من خلال تعزيز قدراتها التقنية على إدارة التبادل البين عربي في مجال سياسات التجارة والاستثمار والعمل باتجاه تبني بدائل تخدم الاهداف التنموية المستدامة وتحافظ على مساحة صنع السياسات العامة بما يخدم هذه الاهداف.

• في حال الدول في طور الخروج من الأزمات، يجب درس مترتبات ونتائج الإلتزامات ضمن اتفاقيات دولية كاتفاقيات استثمار وتجارة، في ظل تصدع المؤسسات التنفيذية وعدم جهوزية رؤية اقتصادية - اجتماعية واضحة وغياب لبيئة تمكينية ملائمة تسمح للمجتمع المدني في لعب دوره في هذا الإطار.

• وضع أسس واضحة لتسجيل الشركات ونشر أسماء المالكين المستفيدين بما يضمن الشفافية ومحاربة التدفقات المالية غير المشروعة تجنباً لتضارب المصالح، بما يضمن حماية الموارد والأموال العامة العامة. في الشراكة والمشاركة

• اعتماد آليات تنسيقية واستشارية تهدف الى بناء وتعزيز شراكة فاعلة بين الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي وتطوير آلية في جامعة الدول العربية تمنح المجتمع المدني الصفة الاستشارية وتعزز امكانية مشاركته في المداولات التي تهتم في الشؤون العامة والتنموية في المنطقة العربية- بالإضافة إلى تطوير آليات للشفافية تتيح الوصول للمعلومات حول البرامج الاقتصادية التي تتبناها الدول.

• إطلاق حوار متعدد الاطراف من أجل إعادة صياغة العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين المجتمع والسلطة على أسس واضحة تقوم على تحديد دقيق للواجبات والحقوق، وفق مفهوم واضح للدولة التنموية ودورها وتفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني والإعلام والنقابات العمالية والمهنية والخبراء المستقلين.

• ضمان حرية الرأي والتعبير والمساءلة وحق الحصول على المعلومات وإعادة بناء العقد الاجتماعي والثقة بين المواطن والدولة بما يضمن مساحات تشاركية لتحديد وإعادة تقييم السياسات والخطط التنموية التي تتلاءم مع الواقع وتغييراته.

• توفير فرص وآليات تستند الى مساءلة القطاع الخاص كفاعل تنموي مما يتطلب تعزيز امكانيات الرقابة والوصول الى المعلومات حول المشاريع والبرامج الاقتصادية التي تقرر في القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية وتقييم النتائج الاجتماعية التي تترتب عنها.

• إصلاح وتطوير إتفاقيات التجارة والاستثمار للانتقال من ووقف التركيز على تحرير الأسواق وتقديم الحماية المطلقة للمستثمرين وجعل هذه الاتفاقيات أدوات تخدم الانتاج الوطني وتعزز الاستثمارات التي تخدم الأهداف التنموية وتوفر قيمة مضافة طويلة الامد.

• تعزيز دور فاعل للدولة في استخدام آليات السياسة العامة للربط الديناميكي ما بين الاستثمارات الخارجية والاهداف التنموية ومنها توضيح قواعد قانونية حول مسؤولية المستثمر ودوره في إطار اتفاقيات الاستثمار والتجارة وفي العقود الاستثمارية، بما في ذلك مساهمة الاستثمار في تعزيز التكنولوجيا والبحث، وخلق فرص التشغيل، واحترام متطلبات الاستدامة، بالإضافة الى تعزيز الربط ما بين الاستثمارات الاجنبية والاستثمارات المحلية والبين عربية، وتطوير الضمانات بحيث لا تأتي الاستثمارات الخاصة على حسابات المصلحة العامة.

• مراجعة استراتيجية المشاركة في منظومة التجارة الدولية ومسارات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بما فيها الإتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي، وكيفية الاستفادة من التنسيق الإقليمي ما بين الدول العربية كأداة لتعزيز التأثير في هذه المسارات الدولية. كما يجب المطالبة بقواعد التي ترسخ التوافق (consensus) كألية لاتخاذ القرار ضمن المنظمة بما في ذلك فتح مسارات تفاوضية حول قضايا جديدة من خارج أجندة الدوحة التفاوضية لعام ٢٠٠٦، بالإضافة الى الحفاظ على القواعد التي تقرر بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.

• تقييم الدول العربية لمدى جهوزيتها للمفاوضات على قواعد جديدة تتعلق بالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي على مستوى متعدد الاطراف وما قد ترتبه مثل هذه القواعد على انتقال الاقتصادات العربية باتجاه سياسات صناعية تواكب الثورة الصناعية الرابعة

• بناء وتطوير المؤسسات العامة المسؤولة عن الرؤية والسياسات والتفاوض على الاتفاقيات الدولية وتعزيز التناسق في أدوار المؤسسات الوطنية المختلفة المسؤولة عن ملفات التجارة والاستثمار والسياسات التنموية والانتاجية والصناعية.

• تطوير سياسات الانتاج والتصنيع القطاعية واتفاقيات استثمار على النطاق الوطني تخدم هذه الاهداف القطاعية، تكون مرتبطة بزمان محدد وآليات تقييم تشاركية، يتم على أساسها مراجعة وتطوير هذه الاتفاقيات لجذب الإستثمار على النطاق الإقليمي.

توصيات منظمات من المجتمع المدني  
إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية  
الرياض ٢٠١٣

بيروت في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣



الحرب ويهدد الامن الاقليمي ككل ويخشى أن يطيح بكافة الجهود التنموية والتحولت الديمقراطية التي تشهدها المنطقة. وهو ما يتطلب موقفا عربيا موحدًا ينسجم مع تطلعات شعوب المنطقة والتحديات التي يفرضها استمرار الاحتلال، ويرتكز الى المطالبة بوقف كل اشكال التطبيع لاسيما العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع اسرائيل، واستخدام المحافل والمنظمات الدولية لنزع الشرعية عن دولة الاحتلال وتطبيق القوانين والقرارات الدولية ذات الشأن والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة للاجئين وبناء الدولة المستقلة.

بعد مناقشات مستفيضة تناولت مختلف القضايا والمحاور التي تشغل اهتمامات المجتمع المدني، القديمة منها والمستجدة، وذلك في ضوء التطورات الخطيرة التي شهدتها أكثر من بلد عربي خلال السنتين الاخيرتين. وبالرغم من استمرار الفجوة بين الجامعة ومنظمات المجتمع المدني وتواصل العقبات التي لا تزال تحول دون التواصل المباشر مع القمة، فإن المشاركين يشجعون منظمات المجتمع المدني على المشاركة الجادة في مختلف الفاعليات المتاحة بمناسبة القمة، على ان يتم التشاور حول التحديات والحلول المقترحة والبرامج المزعم اعتمادها .

مبادرة من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية انعقد في بيروت يومي ٧ و٨ كانون الثاني يناير ٢٠١٣ منتدى إقليمي تحت عنوان «لقاء اقليمي لمنظمات المجتمع المدني المعنية في شؤون السياسات التنموية لمناقشة التحديات في المنطقة تحضيرا للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية»، بمشاركة أكثر من ٧١ مشاركة ومشارك يمثلون منظمات من المجتمع المدني من ١٢ دولة عربية، بالإضافة الى ممثلين عن منظمات الامم المتحدة وذلك ضمن استعدادات الشبكة لمواكبة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية الثالثة التي ستعقد في الرياض بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٣.

تتعقد القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية الثالثة في سياق إقليمي يتسم بتحولت متسارعة تضع المنطقة العربية أمام تحديات صعبة من شأنها أن تفتح المجال لآفاق مختلفة عما كانت عليه في المرحلة السابقة. إن الانتفاضات الشعبية ذات الأفق الثوري، التي تمكنت من الإطاحة بأربع أنظمة حكم حتى الآن، وضعت كامل المنطقة أمام تحديات جديدة ومعقدة. فالتطورات التي تشهدها البحرين ولا تزال تفرض بدورها التفاعل بحكمة مع عديد من المطالب المشروعة في بلد هو في أشد الحاجة لحماية وحدته الوطنية، وتحقيق العدالة بين مختلف مكوناته المجتمعية. أما ما يحدث في سوريا، فقد تجاوز كل التوقعات، بعد أن تحول الحراك السلمي المطالب بحقوق مشروعة للسوريين في الحرية والمساواة والعدالة، إلى حرب مدمرة للبلاد والعباد.

هذه التحولات المتسارعة والجارية في أهم مفاصل المنطقة، تفرض حتما إعادة النظر في العديد من المفاهيم التي سادت خلال المرحلة السابقة، مثل مفهوم النظام العربي، أو مصطلح الأمن القومي، أو مسألة التضامن العربي. إن المنطقة تتجه نحو إعادة تشكل سياسي واقتصادي واجتماعي وديمقراطي، وبقدر ما تحمله المرحلة من المخاطر والتحديات التي تلازم باستمرار التحولات التاريخية في مسارات الشعوب، فإنها في المقابل توفر فرصا ثمينة، ومن بينها تخليص شعوب المنطقة من الخوف والتعاطي السلبي مع الشأن العام، وفتح المجال للاستثمار الجيد لتوسع مجالات الحرية وممارسة الديمقراطية، إلى جانب تنامي الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

من هذا المنظور، يعتقد المشاركون بأن إصلاحات عميقة يجب إدخالها على مختلف المؤسسات الاقليمية العربية، حتى تصبح قادرة على مواكبة هذه التحولات والمشاركة في توجيهها وتأطيرها وتنضيجها، وفي مقدمة هذه المؤسسات جامعة الدول العربية. كما توقف المشاركون عند الاوضاع الامنية المضطربة في المنطقة ككل والنزاعات المسلحة في غير دولة عربية، وبشكل خاص استمرار النزاع العربي الاسرائيلي واستمرار الاحتلال في ممارسة سياساته التوسعية والاستيطانية والعنصرية، وكافة انواع الانتهاكات لحقوق المواطنين العرب والفلسطينيين، بما يرتقي الى جرائم

رصد السياسات العامة والاشترك في مناقشتها ومتابعة تنفيذها. وقد أكد المجتمع المدني في مناسبات عديدة أنه قادر على ذلك، وأنه لم يعد مجرد هياكل تكميلية وفرعية لأجهزة الدولة، وإنما هو طرف أساسي ومؤهل ليلعب دور الشريك كامل الحقوق.

- التخلي عن اختزال أدوار المجتمع المدني في الأعمال الخيرية والتدخلات الإنسانية. فهذه إحدى المهام النبيلة التي تقوم بها أطراف مقدر من ضمن مكونات المجتمع المدني، لكنها لا تختزل بالتأكيد الأغراض الكثيرة والمتعددة، بما في ذلك الأبعاد السياسية والحقوقية والمطلبية وغيرها.
- تعزيز مهام وأنشطة لجنة حقوق الإنسان العربية المحدثة بمقتضى المادة ٤٥ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان بوصفها إحدى آليات العمل العربي المشترك، وجعلها تضطلع بصلاحيات واضحة خاصة في مجال تلقي الشكاوى بشأن انتهاك أي من حقوق الإنسان المتضمنة في الميثاق، مع ضمان أن يكون للفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الفقراء والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة فرص الوصول الفعال إلى اللجنة؛
- دعوة القمة العربية إلى اتخاذ قرار صريح بوضع آلية لمتابعة قراراتها في الرياض، وتحديد صريح لمسؤوليات الأطراف المختلفة، وللجهة المسؤولة عن المتابعة، وآليات ذلك والتوقيت الزمني للمراجعات الدورية والاستثنائية.

## ٢. في الاصلاحات التشريعية والملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان:

انطلاقاً من شمولية منظومة حقوق الإنسان، يتعين على الدول العربية أن تعجل بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، والتسريع بملاءمة التشريعات المحلية مع هذه الأدوات الدولية، مع العمل أيضاً على تعزيز الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٤، وذلك بتحقيق قدر أعلى من التناسق بين مقتضياته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وذلك بتحديث جملة من الأحكام الواردة فيه، خاصة بعد توالي التحركات الثورية والشعبية التي تجتاح المنطقة برمتها، والتي تعكس في إحدى أبعادها تصاعد الرغبة لدى الشعوب في تأمين حقوقها الأساسية وضمان الكرامة لجميع المواطنين.

كما تجدر الإشارة إلى الأثر السلبي للتحفظات التي أبدتها عدة دول عربية على تمتع جميع الأشخاص من كلا الجنسين بجميع حقوق الإنسان، علماً بأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل يمثلان الصكين الذين تعرضا لأكثر عدد من التحفظات والإعلانات من قبل هذه الدول .

ومن ناحية أخرى، تعرب منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم، في العديد من البلدان، في تنقيح التشريعات التمييزية بشأن المسائل ذات الصلة بالزواج والحياة الأسرية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فيما يلي مجموعة القضايا والتوصيات التي أفضت إليها أعمال اليومين، والتي يوجهها المشاركون الموجهة إلى القادة العرب والجهات الحكومية بمناسبة انعقاد القمة:

## ١. في اصلاح الجامعة العربية وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في مساراتها:

ظلت جامعة الدول العربية إطاراً للملك والرؤساء، بغض النظر من هم، ولم تتحول إلى إطار للمشاركة الفعلية للمؤسسات والاجهزة التنفيذية، ما أضعف دورها ودور وفاعلية المنظمات والمؤسسات التابعة لها على المستوى السياسي والاقتصادي. وقد سبق للعديد من منظمات المجتمع المدني، أن رحبت بخطوات الاصلاح المقترحة من قبل الامانة العامة للجامعة ابتداءً من سنة ٢٠٠٥، وأيدت مختلف الإجراءات التي أقرت في هذا السياق خلال السنوات الماضية، كما أسهم العديد من المنظمات المستقلة وذات المصداقية في فتح قنوات حوار وتعاون مع مختلف هياكلها، متجاوزة موقف القطيعة الذي ساد طيلة المرحلة الماضية في أوساط المنظمات غير الحكومية المناضلة. وإذ يؤيد المشاركون هذا التوجه البناء والإصلاحي، فإنهم في المقابل، يشددون على أهمية أن تتجه الجامعة نحو صيغ للتعاون والشراكة مع المجتمع المدني ترتقي إلى المستوى الذي تفرضه التحولات الضخمة المتصاعدة في المنطقة.

مع تأكيدهم على أهمية عقد منتديات للمجتمع المدني موازية للقمة الاقتصادية والاجتماعية، يرى المشاركون أن آليات المشاركة غير متوفرة، وهي لا تزال تواجه عقبات أساسية وفي مقدمتها غياب إرادة سياسية حقيقية. ويظهر ذلك من خلال: عدم التشاور في تنظيم المنتديات الموازية واعداد جداول اعمالها واختيار المتحدثين فيها والطريقة الانتقائية التي تتم في اختيار المشاركين. كما أن المنتديات السابقة لم تفسح في المجال امام المجتمع المدني من التواصل المباشر مع القمة والمشاركين فيها. هذا فضلاً عن كون ما يطرح على جدول اعمال المنتدى الموازي لا ينسجم مع ما يطرح على جدول اعمال القمة، ما ينزع عن أعمال المنتدى الشكل التشاركي المطلوب.

### التوصيات:

- إعادة النظر في معايير العلاقة بين الجامعة العربية والمجتمع المدني من أجل تأمين علاقة تشاورية حقيقية، تتجاوز صفة المراقب، وتستند على اطر مماأسسة مثل تلك التي تعتمدها الامم المتحدة في تحديد معايير اختيار المنظمات المعتمدة لديها.
- ضمان إمكانية اتصال المجتمع المدني رؤيته إلى كافة هيئات الجامعة بما في ذلك القمة والمجلس والمجالس الوزارية المختلفة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبرلمان والأمانة الدولية والاضطلاع على المواد المعنية مسبقاً وإبداء الرأي والملاحظات.
- الإقرار بحق المجتمع المدني في مراقبة أداء المؤسسات الرسمية، وفي

## التوصيات:

- دعوة جميع الدول العربية إلى الغاء التحفظات التي أبدتها خاصة على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل بهدف سحبها وفقا لمبادئ «إعلان فيينا» وخطة العمل «لمؤتمر القمة العالمية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ (٢٣/١٥٧.A/CONF)
- الدعوة إلى إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، والتأكد من أنها مستقلة ومنشأة وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان («مبادئ باريس»)، مع الحرص بأن تكون لها صلاحيات محددة في مجال رصد الوفاء بحقوق الإنسان والتعامل مع الشكاوى بطريقة سريعة وملائمة، ومع ضمان أن يكون للفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الفقراء والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة فرص الوصول الفعال إلى هذه المؤسسة الوطنية
- اطلاق حوار مفتوح وشامل وشفاف مع منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، غير انتقائي بما يضمن مشاركة الاطراف الفاعلة والمؤثرة في مختلف القطاعات والمجالات، للمشاركة الفعلية بمقترحات ما بعد ٢٠١٥.
- الدعوة إلى خلق إطار متماسك لما بعد ٢٠١٥ يركز الى المعايير الدولية لحقوق الانسان ومرتبطة مع مفهوم التنمية المستدامة ، حيث يتم التأكيد على أهمية ربط الاستدامة البيئية بالاختيارات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. وأن يكون في أساس هذه الاجندة التنموية لما بعد ٢٠١٥ مبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن والكرامة الإنسانية، والحرية، والتحرر من جميع أشكال التمييز، بما في ذلك على أساس النوع والجنس والدين، والعرق والثقافة.

## ٣. في ضرورة مشاركة الحكومات العربية في تحديد اطار ما بعد عام ٢٠١٥:

## ٤. في السياسات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية

قهم المشاركون والمشاركات التأكيد على أن الثورات التي حصلت في أكثر من بلد عربي لم تكن فقط نتيجة فقدان الإرادة الجدية للقيام بإصلاح سياسي فعلي وحقيقي، أو بسبب انتشار الفساد وتغلغله في شرايين مؤسسات الدولة والمجتمع، وإنما الى جانب ذلك وجود خلل هيكل في النمط التنموي الذي تم اعتماده منذ مطلع الثمانينات في مختلف الدول. لقد تبنت معظم الحكومات العربية منذ مطلع الثمانينات نموذجاً تنموياً مستوحى مما يعرف بـ « وفاق واشنطن»، الذي يقول بضرورة تحرير الاقتصاد والأسواق وتحرير الأسعار وتقليص دور القطاع العام والحد من تدخل الدولة في إدارة العملية الاقتصادية وتحرير العملة والمشتريات العمومية والخدمات.

تعاني الدول العربية من حرمان قدراتها الانتاجية والحد من مساحة وضع السياسات العامة المتاحة من خلال الشروط التي تفرضها الاتفاقيات التجارية، والتي تحول اقتصاداتها الى اقتصادات استهلاكية ما يضاعف من نسب الفقر والبطالة وبالتالي يؤدي الى انخفاض معدلات التنمية البشرية. فالاتفاقيات التجارية الدولية ترسخ قوانينا لسياسات التحرر الاقتصادي من شأنها أن تؤثر سلبا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعديد من المواطنين في البلدان والتي تعد الدول العربية من ضمنها، ذلك في حال لم يتم تداركها والتعاطي بالشكل المناسب.

ان الانفتاح التجاري غير المدروس، والذي لا يأخذ بالاعتبار مراحل التنمية التي توصلت اليه البلاد واحتياجات بناء قطاعاتها الانتاجية

شدد المجتمعون على استمرار المجتمع المدني في مساءلة الحكومات العربية بناء على الالتزامات الواردة في إعلان الالفية وما نتج عنها من تعهدات اختصرت بالأهداف الإنمائية للألفية. ويدعون في نفس الوقت حكوماتهم الى المشاركة في تحديد إطار أكثر طموحا بعد عام ٢٠١٥، يهدف الى معالجة الاختلالات البنيوية التي تعاني منها الجهود التنموية والتي لا تقتصر على مجرد القضاء على الفقر، الجوع والظلم، لا بل الاستناد إلى المبادئ الأساسية لحقوق الانسان وللمساواة والعدالة الاجتماعية والذي يضمن لجميع الناس الحق في المشاركة في صنع السياسات ومساءلة المسؤولين.

إن الاطار الذي يفترض اعتناقه لما بعد العام ٢٠١٥ يتطلب اعتماد اختيارات اقتصادية ملائمة تعزز القطاعات الانتاجية ذات القيمة الاقتصادية المضافة والمحافظة على الفسحة المتاحة للسياسات الوطنية واعتماد سياسات واليات لاعادة التوزيع. كما يتطلب توفير البيئة الممكنة للمجتمع المدني بما في ذلك الحق في التجمع وتأسيس الجمعيات والحق في المعتقد والتعبير والحق في الوصول للمعلومات والموارد.

على ان تتم مراجعة شاملة للنماذج والتدخلات القطاعية المجترأة التي اعتمدت خلال العقود الماضية، واستبدالها بمقاربات تنموية شاملة يكون الانسان في القلب منها منخرطا في تحقيقها ومستفيدا من عائداتها وتقوم على اساس المقاربة الحقوقية تركز على عدم جواز تجزئة حقوق الانسان وتلتزم بشكل كامل بالشرعة الدولية والعهود والصكوك الدولية لحقوق الانسان.

### ذلك المستهلكين

- إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على قاعدة تقييم معمق للاتفاقيات التي وقعت سابقا للحد من تداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. مع التفكير في ضرورة مراجعة شروط الانخراط في العولمة.
- دعم العلاقات التجارية البينية العربية، وتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي ما بين دول المنطقة وربطه بالعملية التنموية وفي اعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعة والصناعة والسياحة، وفي عملية توليد فرص العمل. مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي المتعلق بحماية حقوق الفئات المستضعفة من عمال وصغار المزارعين والحرفيين والنساء والأطفال.
- اطلاق حوار على المستويين الوطني والاقليمي حول التحديات التنموية بهدف الوصول الى الانماط التنموية البديلة بمشاركة مختلف الاطراف بما في ذلك ممثلين عن القطاع الخاص وقوى الانتاج ومختلف الفئات الاجتماعية والاستهلاكية
- الاقرار باهمية ومركزية دور المجتمع المدني في العملية التنموية بمختلف مراحلها تخطيطا وتنفيذا وتقييما والاقرار بمحورية حقوق الانسان الشاملة في العملية التنموية
- دعوة الحكومات الى المطالبة باعادة النظر بالديون الخارجية الثنائية الموروثة عن مرحلة الأنظمة المستبدة والفاصلة، وذلك من خلال الغاء بعضها، او اعادة هيكلتها او تأجيل دفع فوائدها بتحويل جزء منها إلى مشاريع تنموية. كما والعمل على استرداد الأموال المهربة فقد كشفت الثورات العربية عن حجم الفساد وتهريب المال العام من طرف الانظمة الدكتاتورية والعائلات الحاكمة.
- التحذير من انزلاق الحكومات نحو استسهال المزيد من التنازلات، تحسبا للتداعيات الخطيرة المحتملة على السيادة وعلى مستقبل الأجيال القادمة.

## 0. تفعيل دور القطاع الخاص:

أكد المشاركون على أهمية دور القطاع الخاص في المساهمة في جهود التنمية، وهو مدعو إلى تحمل مسؤولياته الاجتماعية المبنية على احترام حقوق الانسان، واعتماد مبدأ المسؤولية الاجتماعية، والانخراط في مواجهة التحديات التنموية بمختلف أبعادها.

لقد استفادت مؤسسات القطاع الخاص في عديد من الدول العربية من كثير من الإجراءات التشريعية والهيكلية الداعمة للاستثمار والتي قامت بها الحكومات طيلة العشرين سنة الماضية، غير أن مردود هذه المؤسسات على العملية التنموية لا يزال دون المأمول.

لكن في المقابل على الحكومات تشجيع القطاع الخاص الوطني، وتسهيل دوره في التنمية وتوسيع سوق العمل، والارتقاء بقدراته على المنافسة، وتدعيم آليات الحوكمة لمنع الفساد المخرب لأجواء الاستثمار.

وتأمين الخدمات الاساسية وحماية قطاع الزراعة، يتسبب بتعرض بعض الصناعات إلى خفض إنتاجها نتيجة لعدم قدرتها على منافسة المستورد. وأيضاً يتزايد ويتكثف (في شكل شركات كبرى) الإنتاج في بعض القطاعات، خاصة الإنتاج الغذائي مستبعداً صغار المنتجين، مما ينتج عنهما تزايد معدلات البطالة المؤدية إلى الفقر والجوع.

## التوصيات

- تجاوز التعامل الظرفي والسطحي مع الأوضاع التي كشفت عنها التحولات الجارية وضرورة وضع سياسات واستراتيجيات اقتصادية واجتماعية وطنية تتلائم مع موارد وثروات البلد وتساهم في دعم القدرات الإنتاجية وآليات إعادة التوزيع والعمالة اللائقة، على ان يتم ذلك من خلال الدراسات التي تحدد الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجوانب السلبية المتوقعة على الميزان التجاري واليرادات الحكومية وعلى القضايا الاجتماعية لاسيما العمالة.
- النظر الى التجارة بوصفها تعبيرا عن خيارات اقتصادية واجتماعية وتنموية تهدف الى تحقيق التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية المبنية على اساس مبادئ حقوق الانسان والمحافظة على الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية، كي لا تبنى الاتفاقيات على الاعتبار السياسية فحسب بل تأخذ بعين الاعتبار الاولويات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية والاقليمية.
- نظرا للآثار المترتبة عن الازمة العالمية الحالية، اعادة النظر في منظومة الاتفاقيات التجارية على المستوى الوطني والاقليمي والمتعدد الاطراف والنظام التجاري العالمي ككل. فالمنظومة القائمة على اعطاء الاولوية لرفع كميات التصدير والاعتماد على الاستثمار المباشر بحاجة لاعادة تقييم، خاصة وان اسواق التصدير ستتقلص في اطار الازمة الحالية، كما ان الاستثمار المباشر سيتقلص ايضا. ان استراتيجية النمو بحاجة للتركيز على استراتيجيات «النمو الدامج» (inclusive growth) ذو التوجه الاقليمي (regional oriented growth) واعطاء الاولوية للانتاج المحلي الموجه نحو السوق المحلية.
- الاخذ بعين الاعتبار مراحل التنمية المحققة على المستوى الوطني في اطار اقرار سياسات تحرير التجارة، خاصة وان عملية التحرير التدريجي قد تكون عاملا يساعد في بناء القطاعات المحلية. من الاساسي اعطاء الاولوية لوضع سياسة تجارية فاعلة، ليس بالضرورة ان تكون مبنية على تحرير التجارة. فلا بد للسياسات الصناعية والتجارية والزراعية ان تكون انتقائية في مقاربتها لعملية التحرير. يجب على سياسات تحرير التجارة ان تراعي مراحل التنمية على المستوى المحلي وان تكون مرنة وقابلة للتوقع (predictable).
- العمل على أن يكون الاقتصاد مبنيا على الابتكار والتجديد، ودعم العلاقة التنافسية بين المنشآت، والاعتماد على القطاعات الثلاث، عام وخاص وتعاوني، وبذل جهود جادة لتشجيع الاقتصاد التعاوني. إن ذلك يتطلب تطوير سياسات الحوكمة الرشيدة في إدارة الاقتصاد ودعم التنمية الجهوية وربط ذلك بتطوير آليات ديمقراطية للحكم المحلي. وانتهاج سياسة الحوار الاجتماعي كإطار لصياغة السياسات بمشاركة الاطراف الاساسية في الانتاج وبما في

## التوصيات:

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية لا تزال متردية. حيث يعاني ثلاثون مليون مواطن من إعاقات متنوعة، وذلك حسب تقديرات المنظمة العالمية للصحة والبنك الدولي. وعلى الرغم من ذلك فإن الجهود والمبادرات المخصصة للعناية بهذه الفئة لا تزال دون المطلوب.

## التوصيات

- تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وإعمالها في القوانين المرعية على المستوى الوطني بالإضافة إلى العقد العربي للمعوقين والذي يتضمن المبادئ الأساسية لحقوق الأشخاص المعوقين في مختلف المجالات المتعددة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الاعتماد على السياسات الدامجة التي تغير الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة في كل المجالات لاسيما في مجال التعليم والتشغيل وتوفير لهم الحماية الاجتماعية والمستلزمات الصحية الضرورية بما يعزز الاستقلالية والقدرات الانتاجية.

- تعزيز امكانيات الرقابة والوصول الى المعلومات حول المشاريع والبرامج الاقتصادية التي تقرر في القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية وتقييم النتائج الاجتماعية التي تترتب عنها
- الالتزام بالانفتاح والحوار مع ممثلي قطاع الاعمال، لاسيما الذين يعملون في القطاعات المنتجة وفي الميادين التي لديها اثر اجتماعي، والسعي للإتفاق على أولويات اقليمية والضغط المشترك لوضعها على جدول اعمال القمم العربية، والاجتماع رفيع المستوى للشأن الاجتماعي.

## 6. في تفعيل وحماية حقوق النساء:

لا تزال النساء من بين الفئات الأكثر تضرراً وعرضة لتفاهم انتهاك حقوقهن جراء استمرار العنف والتمييز ضدهن، أو الانتقاص من هذه الحقوق بأشكال مختلفة في المنطقة العربية. وبالرغم من مشاركتهن البارزة في الثورات الأخيرة، إلا أن نسبة حضور النساء في المراكز القيادية وفي مواقع القرار لا تزال ضعيفة وغير مؤثرة. كما أنهن يعانين أيضاً من حرمانهن من فرص الارتقاء المهني مقارنة بالرجال. فالفقر في المنطقة لا يزال مؤثراً إلى حد كبير، ولا تزال مظاهر التمييز متفشية في التشريعات والممارسات، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب انتشار العنف المسلط على النساء تحت عناوين ومبررات مختلفة.

## التوصيات:

- الدعوة الى دولة مدنية تقوم على اساس عقد اجتماعي جديد أساسه المساواة واحترام حقوق النساء باعتبارهن جزءاً لا يتجزأ من حقوق الانسان وتضمن الدساتير العربية احكاماً تكفل المساواة وعدم التمييز لاي سبب بما في سبب الجنس او الدين او العرق.
- احترام واعمال حقوق النساء كما نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الانسان ورفع كافة التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.
- ضرورة إضفاء طابع ديمقراطي وتشاركي على وضع الموازنات وتطويرها في اتجاه تكريس المساواة بين الجنسين وتثبيت العدالة الاجتماعية كأولوية، ووضع الاستراتيجيات والبرامج المساعدة على تحقيق ذلك.

## 7. في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

## 8. في سياسات شبابية تساهم في تفعيل المشاركة الشبابية

كان للشباب حضور بارز في الانتفاضات العربية ذات التوجهات الثورية، وكان ذلك من السمات الأساسية التي ميزت هذه الثورات وعبرت عن مدى الحرمان والغبن الذي لحق بهذه الفئة الاجتماعية الهامة والمهمشة، التي يتجاوز حجمها نصف السكان، علماً وان البطالة تطال أكثر من 50% منهم وفق التقارير الدولية والاقليمية. وفي هذا المجال، تبرز الحاجة الى ايجاد أكثر من 50 مليون فرصة عمل جديدة خلال العقد المقبل لاستيعاب العمالة الناشئة من الشباب ذكورا وإناثا، ويعتبر ذلك من التحديات الأساسية التي لا بد من التوقف عندها للمحافظة على الرأس مال البشري والحد من نزيف الدمغة الذي تعاني منه المنطقة عموماً والعديد من الدول العربية على وجه الخصوص.

## التوصيات:

- تعزيز مشاركة الشباب في صناعة السياسات العامة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال اليات ممأسة وفاعلة ودائمة .
- ربط السياسات الاقتصادية بتوليد فرص العمل اللائق بالتناغم والتنسيق مع احتياجات سوق العمل لاستيعاب العمالة الجديدة الى سوق العمل، واعادة النظر بسياسات الاجور التي تساهم في تعزيز القدرات الاستهلاكية للشباب وتعيد توزيع الثروات على المجتمع بشكل عادل واعتماد سياسات لتأهيل وتمكين اليد العاملة الشابة وتوفير الحماية الاجتماعية بما في ذلك حماية البطالة

على الرغم من التحسن النسبي، خصوصاً على صعيد التشريعات، إلا أن

توصيات منظمات من المجتمع المدني  
إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية  
شرم الشيخ ٢٠١١



ويرى المشاركون في المنتدى إن المنطقة العربية تتميز بالترابط الشديد والعضوي بين الأبعاد السياسية/المؤسسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعملية التنموية، وارتباط الكل وتأثره المباشر بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين كحالة وحيدة في العالم للاحتلال الاستيطاني، وبحالات الحرب والنزاع الأخرى، بما في ذلك حالات الاستقرار الداخلي في عدد من البلدان التي تصل إلى مشارف اندلاع الحروب الأهلية أو اندلاعها فعلياً. بما في ذلك الدول المهتدة وحدتها كالسودان وغيرها ويجدون في ذلك عائقاً هيكلياً أمام تحقيق تنمية عادلة ودائمة.

لقد شهدت المنطقة مؤخراً تطوراً بالغ الأهمية تمثل في سقوط رأس النظام التونسي نتيجة انتفاضة شعبية اندلعت على خلفية المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها عبرت عن حالة من الاحتقان السياسي الناجم عن القمع المتماذي للحريات ولحقوق الإنسان. وإذا كانت مؤشرات التنمية البشرية في تونس هي من بين الأفضل على مستوى المنطقة، إلا أن ذلك لم يحل دون اندلاع الحركات الاحتجاجية السلمية والتي اكدت على أهمية البعد السياسي وترابطه بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. كما تشهد المنطقة العديد من التحركات الاحتجاجية في أكثر من دولة تعبيرا عن ترددي الأوضاع التي باتت تفوق قدرة المواطنين على تحملها. أما المعالجات الجزئية أو المجتزأة التي تتخذها بعض الحكومات تلافياً لاستمرار الاحتجاجات لن تؤدي إلى حلول ما لم تقترن بتوجهات ومقاربات تنموية شاملة تركز على مبادئ حقوق الإنسان.

كما أكد المشاركون إلى ضرورة إيلاء الحريات العامة والفردية، والديمقراطية بشكل عام، حيزاً أساسياً بما يفسح المجال أمام مشاركة فاعلة للمجتمع المدني بمختلف اتجاهاته السياسية والفكرية وفتاته الاجتماعية. إن غياب الآليات الديمقراطية الفاعلة للمشاركة والتي تعزز المكاشفة والحق في الوصول إلى المعلومات، والمساءلة والمحاسبة بالإضافة إلى الحق في التنوع والاعتراف بالرأي الآخر وحرية التعبير والتجمع وتكوين المنظمات غير الحكومية والهيئات النقابية والتمثيلية، لها تأثير مباشر على نوعية الخيارات الإقليمية والوطنية التي تؤخذ لاسيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

واعتبر المشاركون في المنتدى أن المقاربة التي يجب أن تعتمد عليها الحكومات لدى معالجة الأوضاع الاجتماعية هي المقاربة الحقوقية أي تلك التي تعتبر أنها حقوق المواطنين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهي ليست مجرد خدمات أو قضايا إجرائية. إن الانتقال بالعلقة بين المجتمع والدولة من منطلق الرعايا إلى تثبيت الأسس المتينة للمواطنة التي تقوم على عقد اجتماعي جديد

بمبادرة من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية انعقد منتدى إقليمياً تحت عنوان «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمات العالمية: هل هناك حاجة إلى رؤية تنموية بديلة في المنطقة العربية؟»، في بيروت أيام ٦ و٧ كانون الثاني/يناير، ٢٠١١، بمشاركة أكثر من ١٨٠ مشاركة ومشارك يمثلون منظمات المجتمع المدني في ١٧ دولة عربية، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات الأمم المتحدة، ومنظمات وشبكات دولية وإقليمية، وذلك ضمن استعدادات الشبكة لمواكبة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية الثانية التي ستعقد بشرم الشيخ بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١١.

وتلا المنتدى اجتماع انعقد في مقر معهد الأهرام الإقليمي للصحافة في القاهرة يوم الـ١٧ كانون الثاني/يناير بحضور ممثلين عن المجتمع المدني من بلدان عربية ومن مصر، فتداولوا بالتوصيات وأكدوا عليها.

بعد مناقشات مستفيضة تناولت مختلف القضايا والمحاور التي تشغل اهتمامات المجتمع المدني، المزممة منها والمستجدة، وفي ضوء التطورات الخطيرة التي شهدتها أكثر من بلد عربي في الشهر الأخير، وكان آخرها حالات الاحتقان الاجتماعي التي أدت إلى سقوط الرئيس التونسي نتيجة غياب الحريات وإعادة التوزيع العادل للنمو وتحركات شعبية في الجزائر والاردن ومصر، يجدد المجتمعون تشديدهم على إيلاء القضية الاجتماعية، في تجلياتها المختلفة، الاهتمام الذي تستحق وهو ما ليس متحققاً حتى اللحظة. وعلى الرغم من أهمية القرار المتخذ بعقد قمة دورية اقتصادية واجتماعية، فإن المتابع لمسار قمة الكويت ونتائجها، ومسار التحضير لقمة شرم الشيخ وجدول أعمالها، يجد أن القضية الاجتماعية لا تزال هامشية، وأن هذه القمة لا تزال تركز على الجوانب الاقتصادية حصراً، فيما الشأن الاجتماعي يحتل موقعا ثانوياً.

ومن ناحية أخرى، فإن المجتمعين يلاحظون أيضاً أن معظم مقررات قمة الكويت لم توضع موضع التنفيذ، هذا إضافة إلى ملاحظتهم التراجع في الهامش المتاح للمجتمع المدني في المشاركة في الأعمال التحضيرية، وفي أعمال القمة نفسها، وهو ما سيكون موضوعاً لبعض التوصيات التي ترد في هذه الرسالة. ويذكر المجتمعون بالوثيقة التي أصدرتها منظمات من المجتمع المدني عشية انعقاد قمة الكويت عام ٢٠٠٩، والتي تضمنت تحليلاً للتحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية من وجهة نظر المجتمع المدني، مع حزمة من التوصيات والمقترحات. وبالرغم من مرور سنتين على صدورها وعدم تعقيب الجهات الرسمية عليها إلا أنها لا تزال صالحة في أغلب مكوناتها، وقد قرر المجتمعون أن يجري تطويرها في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية، وفي ضوء النقاشات التي دارت خلال المنتدى.

مؤسسات وهيئات وانشطة جامعة الدول العربية، اسوة بمنظمات الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية الاخرى.

يعزز مفهوم المواطنة والحكم الرشيد ويتبنى ايضا حقوق الانسان بشموليتها بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## ٢. في الدعوة الى اجتماع رفيع المستوى لمعالجة الشأن الاجتماعي تحديدا:

فيما يلي مجموعة من التوصيات الموجهة إلى القادة العرب والجهات الحكومية مناسبة انعقاد القمة:

## ١. في ضرورة الحوار ومشاركة المجتمع المدني:

على الرغم من الدعوة الى انعقاد القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية وللمرة الثانية، يزداد الشعور بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تحتل بعد المكانة التي يجب أن تحظى بها في القمة نفسها، وفي السياسات عامة. فعلى الرغم من ان القمة هي اقتصادية واجتماعية، الا ان التركيز الفعلي بقي على الجانب الاقتصادي فيما الجانب الاجتماعي ظل ثانويا، خلافا لمقاربة التنمية التي توجب ايلاء اهمية متساوية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية (وغيرها طبعا). كما يسجل جنوح معظم الحكومات نحو انتهاج سياسات اقتصادية غير ملتزمة بالمحافظة على هذه الحقوق، مما ينعكس سلبيا على حياة الملايين من سكان المنطقة، ويخلق عددا متزايدا من بؤر التوتر الاجتماعي القابلة للانفجار في العديد من الدول، والمهددة للسلم الاجتماعي والأهلي.

يسجل المشاركون في المنتدى تحفظهم على ضيق المساحة المخصصة للمجتمع المدني في مسار التحضير للقمة، وفي المشاركة فيها، وذلك على الرغم من ملاقاته المجتمع المدني مبادرة جامعة الدول العربية اثناء التحضير لقمة الكويت بإيجابية. ويرى المشاركون ان ذلك يخالف تأكيد الحكومات العربية في مناسبات عديدة، لاسيما في قمة تونس عام ٢٠٠٤، على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية وصياغة السياسات العامة. إن الطريقة الانتقائية التي اعتمدت في الدعوة لاجتماعات قمة شرم الشيخ وسابقا قمة الكويت، لم تمكن المنظمات غير الحكومية من اختيار ممثليها بحرية واستقلالية، ولم يتم إشراكها في إعداد جدول أعمال الاجتماع الذي نظمه جامعة الدول العربية ضمن تحضيرات القمة.

### التوصية:

- من اجل ضمان معالجة معمقة للقضية الاجتماعية في البلدان العربية، ندعو القادة والرؤساء المجتمعين في القمة الى اتخاذ قرار بالدعوة الى اجتماع رفيع المستوى يعقد بعد سنة، ويخصص للقضية الاجتماعية بتجلياتها المختلفة في البلدان العربية، على ان يرفع توصياته الى القمة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة بعد سنتين، وعلى ان يجري الالتزام في القمم اللاحقة بالتوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

ان القيمة المضافة التي يمكن لممثلي المجتمع المدني تقديمها الى مؤسسات جامعة الدول العربية، والحكومات، والقمم العربية، هي في تعبيرها عن وجهة نظر مستقلة عن وجهة نظر الحكومات والقطاع الخاص. إن بناء الثقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني يقتضي الاعتراف بهذه الاستقلالية والقبول بفتح حوار حقيقي وصولا الى مأسسة التعاون والشراكة.

### التوصيات:

- تنظيم حوار مباشر بين هيئات جامعة الدول العربية وممثلي الشبكات المحلية والوطنية والاقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، بمشاركة الامم المتحدة، للباحث في الليات التي توصل الى تشكيل اطار مأسس للحوار والتعاون والشراكة.
- اعتماد اطر مأسسة في جامعة الدول العربية مشابهة لاطر التي تعتمدها الامم المتحدة في تحديد معايير اختيار المنظمات المعتمدة لديها، وحصر ذلك بالشبكات المحلية والوطنية والاقليمية الطابع لمنظمات المجتمع المدني ضمن شروط يجري الاتفاق عليها، ورفض الشروط التي تقيد او تحول دون مشاركة الشبكات المستقلة في هذه الأطر.
- دعوة الامم المتحدة الى القيام بدور فعال في تقريب وجهات النظر بين جامعة الدول العربية وبين الاطراف الاخرى، والمساهمة في تشكيل هذه الاطر التي يجب ان تشمل ايضا تمثيلا حقيقيا للقطاع الخاص وللمنظمات الدولية، الى جانب المجتمع المدني، في

## ٣. في ضرورة تحقيق اهداف الالفية في المنطقة العربية:

في ضوء نتائج قمة المراجعة العشرية لأهداف الالفية التي انعقدت في نيويورك في سبتمبر ٢٠١٠، وفي ضوء المراجعات الوطنية والاقليمية لأهداف الالفية في المنطقة، يشدد المجتمعون على ضرورة الالتزام الجدي من قبل الحكومات بتبني مسارات وطنية لتبني أهداف الالفية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية والسياسات الدامجة.

## التوصيات:

رفض اتباع أي سياسات من شأنها اعاقا التنمية واعاقا تحقيق اهداف الالفية، ومن ضمنها الانسياق غير العقلاني وراء السياسات والوصفات نفسها التي تسببت في الازمات العالمية والوطنية السابقة، وكأحد الامثلة على ذلك الوصفات التي تدعو الى تأجير الاراضي الزراعية لجهات خارجية ولشركات عملاقة خاصة وهو ما من شأنه زيادة الفقر في المناطق الريفية، وتعميق ازمة الامن الغذائي، والتهديدات البيئية.

دعوة الدول العربية الى الدفع باتجاه اعادة النظر في العلاقة الهيكلية ما بين اهداف الالفية السبع الاولى والهدف الثامن المتعلق بالنظام التجاري العالمي ومقاربات المساعدات التنموية ومشكلة الديون في الدول النامية.

اعطاء الاولوية للنهوض بمشروع تعاون اقتصادي اقليمي قائم على ربط المقاربة الاقتصادية بالاولويات التنموية التي تواجهها الدول العربية، وعدم اقتصر هذا المشروع على تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي والتجاري البحتة. فلا بد من مساهمة عملية الاندماج الاقتصادي ما بين الدول العربية في اعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعة والصناعة والسياحة، وفي عملية توليد فرص العمل. كما من المهم النظر الى التجارة بوصفها تعبيرا عن خيارات اقتصادية واجتماعية وتنموية تهدف الى تحقيق التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية المبنية على اساس مبادئ حقوق الانسان والمحافظة على الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية.

رسم سياسات التجارة في الخدمات بما يخدم الاهداف التنموية للدول العربية وبناء على هذه المقاربة- اعطاء الاولوية لانجاز الاتفاقية العربية حول الخدمات، بدءا من تحديد خدمات اقليمية استراتيجية حيث يمكن تحقيق مكاسب تنموية وحقوقية للمواطنين وتلك التي تمتلك ميزة تنافسية على المستوى الدولي وفتح مجال الاستثمارات العربية في هذا المجال وتقديم التسهيلات امامها. واتخاذ الاجراءات المناسبة في اطار اصلاح التشريع التنظيمي للقطاعات الخدمية وطنيا، بطريقة تتيح تحقيق التوازن ما بين سياسات تسهيل توسيع التجارة في الخدمات، والقدرة على المحافظة على هامش صنع السياسة وتنظيم القطاع بما يخدم الاهداف التنموية.

دعوة القمة العربية الى ترجمة التوجهات العالمية والوطنية الى مسار اقليمي يتضمن التزامات اقليمية بالنسبة للقضايا المشتركة المتعلقة بأهداف الالفية يتجاوز الشكليات. ويشدد المجتمعون على الالتزام بالتوجهات الجديدة المستندة الى التجربة والمسار المحقق حتى اليوم، وهي ضرورة التعامل مع اهداف الالفية بصفتها حزمة مترابطة وتجاوز المقاربة القطاعية، وكذلك التشديد على ضرورة تكييف اهداف الالفية وطنيا وادماجها في مسارات التخطيط الوطني، وتحمل الحكومات والبلدان مسؤولية قيادة هذا المسار وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق الاهداف ودأما بالمشاركة مع جميع الأطراف.

دعوة جامعة الدول العربية الى تفعيل التعاون الأساس مع منظمات الامم المتحدة الاقليمية من اجل ضمان حضور عربي متميز في اعمال المراجعة النهائية لمسار اهداف الالفية الجاري عالميا، ومعالجة الغياب المزمع للقضايا العربية وللمساهمة العربية على المستوى الدولي في هذا المجال.

اعتبار ان قضية مكافحة الفقر البشري بكل تجلياته، وبالترابط معه مسألة السعي الى العمالة الكاملة مع احترام متطلبات العمل اللائق، بما في ذلك للشباب والنساء والاطفال وسائر الفئات الاجتماعية، محور الاهتمام الاقليمي في ما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، والعزوف عن اساليب الالتفاف حول هذه المسألة من خلال استخدام اساليب القياس والاحصاءات بطريقة تخفف من المشكلات وتعالج الفجوات الاجتماعية والجغرافية والقطاعية والايحاء بالنجاح في مكافحة الفقر والبطالة.

الى جانب التركيز على الاولويات الوطنية في ما يتعلق بكل اهداف الالفية، ندعو جامعة الدول العربية، ومنظمات الامم المتحدة، و الشركاء التنمويين بمن فيهم نحن كمنظمات مجتمع مدني، الى تحديد عدد من الأولويات الاقليمية في مجال اهداف الالفية ووضع التزامات ملموسة لمعالجتها في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية، ونقترح تحديدا:

١. مسألة الاحتلالات والحروب والنزاعات المسلحة واثرها على التنمية واهداف الالفية، وتقديم الدعم المطلوب للبلدان التي تعاني من هذه الظروف.

٢. تعهد جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والدول التي لديها موارد مالية واقتصادية، بإنشاء الاطر والمؤسسات (بما في ذلك انشاء صندوق لأهداف الالفية)، ويكون ومخصصا لتحقيق اهداف الالفية في الدول الاقل نمو، ويكون بمثابة تعهد اقليمي بالهدف الثامن (الشراكة الاقليمية من اجل التنمية).

٣. مقارنة مسألة الاوضاع الاجتماعية للاجئين في الدول العربية، وكذلك العمال الوافدين (من حاملي الجنسيات العربية وغير العربية)، باعتبارهم من الفئات الاكثر فقرا وتهميشا في المجتمعات العربية.

دعوة القادة العرب الى مراجعة فعلية للخيارات الماكرو-اقتصادية المتبعة، لاسيما في ضوء الازمة الاقتصادية العالمية وآثارها المستمرة. وفي هذا الصدد ندعو القادة المجتمعين في القمة الى

## 4. في ضرورة نشر ثقافة التسامح وحقوق الانسان واحترام المرأة:

قامت بها الحكومات طيلة العشرين سنة الماضية، غير أن مردود هذه المؤسسات على العملية التنموية لا يزال دون المأمول.

من ناحية اخرى، فإننا ندعو جامعة الدول العربية ومؤسساتها، ومن خلالها الحكومات العربية، من اجل تطوير نظرتها الى الشراكة مع القطاع الخاص، وعدم حصر التعاون مع كبار الشركات العالمية والاقليمية والوطنية، واصحاب الرساميل الكبرى فقط دون غيرهم. ان مصالح هؤلاء لا تتلاءم دائما مع المصالح الوطنية بحكم طبيعة رأسمالمهم ونشاطه الاقتصادي المعوم، كما انهم لا يختصرون مجمل القطاع الخاص وقطاع الاعمال الذي يتكون من اعداد اكبر من رجال الاعمال الوطنيين ومن المؤسسات الوطنية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وعلى هؤلاء التعويل الاساسي في التنمية الوطنية.

### التوصيات:

- تعزيز امكانيات الرقابة والوصول الى المعلومات حول المشاريع والبرامج الاقتصادية التي تقر في القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية وتقييم النتائج الاجتماعية التي تترتب عنها
- التزام بالانفتاح والحوار مع ممثلي قطاع الاعمال، لاسيما الذين يعملون في القطاعات المنتجة وفي الميادين التي لديها اثر اجتماعي، والسعي للإتفاق على أولويات اقليمية والضغط المشترك لوضعها على جدول اعمال القمم العربية، والاجتماع رفيع المستوى للشأن الاجتماعي.

## 6. في متابعة مقررات القمة:

في ضوء التجربة السابقة، وحيث تبين ان مقررات قمة الكويت عام ٢٠٠٩ لم تتابع الى النحو المطلوب، وبقيت معظم قراراتها حبرا على ورق، فإن المجتمعين يوصون بما يلي:

### التوصية:

- دعوة القمة العربية الى اتخاذ قرار صريح بوضع آلية لمتابعة قرارات القمة القادمة في شرم الشيخ، وتحديد صريح لمسؤوليات الاطراف المختلفة، وللهمة المسؤولة عن المتابعة، وآليات ذلك والتوقيت الزمني للمراجعات الدورية والاستثنائية.

تشهد المجتمعات العربية تحولات بالغة الخطورة تتمثل في تحلل قيم المواطنة مترافقة مع العودة إلى الاحتماء بهياكل ما قبل بناء الدولة الوطنية وتضخيم الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية الجامعة. كما يسجل تنامي مؤشرات عدم التسامح على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية واللغوية والمذهبية والدينية، إلى جانب استمرار مظاهر التمييز ضد النساء، سواء في الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ان القادة العرب مدعوون أولا الى موقف شجاع يبدأ بالاعتراف بهذا الخطر المتزايد، باعتبار ذلك خطوة اولى نحو المعالجة. ومن شأن تجاهل هذه الحقائق وعدم البحث في اسبابها الفعلية، ان يقوض جهود أجيال طويلة من أجل بناء دولة ديمقراطية، حامية للأوطان، ومساوية بين المواطنين، لا بل ان يهدد بتفتيت النسيج الاجتماعي والوطني في كل بلد على حدة، وقد بدأت تظهر مؤشرات مقلقة على بدايات هذا الواقع في اكثر من بلد عربي، والمكابرة في هذا الجانب لا تنفع.

### التوصيات:

- اتخاذ قرار من القمة بتكليف مؤسسة جامعة الدول العربية، بالتعاون مع المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الامم المتحدة، بدراسة التجليات المختلفة لظواهر التفتت الاجتماعي، والنزاعات الداخلية، والتعصب في البلدان العربية، بموازاة التحضير للاجتماع رفيع المستوى للشأن الاجتماعي الذي اوصينا بالدعوة اليه بعد سنة، وتقديم نتائج هذه الدراسات وتوصياتها الى الاجتماع.
- باتخاذ قرار جريء مبرجة مشابهة للموقف من المساواة بين النساء والرجال، وتمكين المرأة، ومشاركتها الفعالة في التنمية، باعتبار ذلك مسارا وطنيا واقليميا داخليا، وليس باعتباره استجابة لأجندات خارجية. والتقدم من العبارات الشكلية الى قبول فعلي بمبدأ إزالة التمييز في الخطاب وفي الممارسة، وتخصيص احد محاور الاجتماع رفيع المستوى لهذا الموضوع ايضا.

## 5. عن ضرورة الشراكة مع القطاع الخاص:

يدعو المشاركون في الاجتماع الاقليمي لمنظمات المجتمع المدني القطاع الخاص إلى المشاركة الفعلية في التنمية وتحمل مسؤولياته الاجتماعية المبنية على الاحترام الكامل لحقوق الانسان في ضوء التحديات الخطيرة التي تهدد النمو والتنمية والبيئة والسلم الأهلي في أكثر من بلد عربي. لقد استفادت مؤسسات القطاع الخاص في عديد من الدول العربية من كثير من الإجراءات التشريعية والهيكلية الداعمة للاستثمار والتي

٣٠. مؤسسة لجان العمل الصحي- فلسطين
٣١. مركز بيسان للبحوث والاهتمام- فلسطين
٣٢. الشبكة الفلسطينية للصحافة والإعلام
٣٣. المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار
٣٤. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
٣٥. منتدى الجاحظ- تونس
٣٦. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
٣٧. المركز اللبناني للتدريب النقابي
٣٨. الهيئة الاسلامية للرعاية- لبنان
٣٩. الاتحاد العربي النسائي الفلسطيني- لبنان
٤٠. المنظمة العربية لمكافحة الفساد- لبنان
٤١. لا فساد- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- لبنان
٤٢. جمعية الرعاية الصحية- لبنان
٤٣. مركز تنمية الموارد- لبنان
٤٤. الهيئة الصحية الاسلامية- لبنان
٤٥. جمعية التنمية الإجتماعية الخيرية- لبنان
٤٦. اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا وشؤون المرأة- لبنان
٤٧. الحركة الثقافية انطلياس- لبنان
٤٨. الاتحاد الدولي للخدمات العامة- لبنان
٤٩. الجمعية الوطنية للتدريب المهني والخدمات الاجتماعية
٥٠. جمعية عمل تنموي بلا حدود (نبح)- لبنان
٥١. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
٥٢. جمعية امواج البيئة- لبنان
٥٣. جمعية النجدة الاجتماعية- لبنان
٥٤. تجمع المؤسسات الاهلية في صيدا
٥٥. كاريتاس- لبنان
٥٦. مؤسسة عامل- لبنان
٥٧. الحركة الاجتماعية- لبنان
٥٨. جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت- لبنان
٥٩. جمعية المساعدات الشعبية للاغاثة والتنمية- لبنان
٦٠. مؤسسة غسان كنفاني الثقافية- لبنان
٦١. الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات- لبنان
٦٢. المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم- لبنان
٦٣. جمعية المساعدات الشعبية الزوجية- لبنان
٦٤. مؤسسة التعاون- لبنان
٦٥. منتدى المساعدات الانسانية Humanitarian Forum- مقره لندن
١. اتحاد المرأة الاردني
٢. الفضاء الجمعي- المغرب
٣. جمعية المحامين المدافعين عن حقوق الانسان
٤. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٥. معهد الاهرام الاقليمي للصحافة
٦. منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية
٧. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
٨. الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية- مصر
٩. مؤسسة المرأة الجديدة- مصر
١٠. مؤسسة التنمية البديلة- مصر
١١. دار الخدمات النقابية- مصر
١٢. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
١٣. الشبكة البحرينية من المنظمات المنتمية الى شبكة المنظمات العربية للتنمية
١٤. الجمعية البحرينية لحقوق الانسان
١٥. جمعية الاجتماعيين البحرينية
١٦. جمعية الاقتصاديين البحرينيين
١٧. جمعية نهضة الفتاة في البحرية
١٨. جمعية الشفافية في البحرين
١٩. مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان- اليمن
٢٠. المرصد اليمني لحقوق الانسان
٢١. شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية- اليمن
٢٢. تجمع الهيئات الاهلية في صيدا- لبنان
٢٣. جمعية الأمل العراقية
٢٤. شبكة المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق
٢٥. جمعية الاعمار والتأهيل وصحة المجتمع- العراق
٢٦. المنتدى المدني السوداني
٢٧. مجموعة دراسات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- السودان
٢٨. شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية
٢٩. مركز ابداع المعلم- فلسطين

توصيات منظمات من المجتمع المدني  
إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية  
**الكويت ٢٠٠٩**

الكويت ٢٠٠٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩



مؤكدة على رغبتها في اطلاق حوار وبناء شراكة مستدامة وممأسسة بين شركاء التنمية الثلاث، اي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على المستوى الاقليمي، بما يخدم مصالح بلداننا وشعبنا وقضايا المنطقة المشتركة.

اسهاما مباشرا منها في الحوار الموصل الى مشاركة فعالة، والى شراكة مستدامة، ومشاركة ممثلين عن جامعة الدول العربية وعن منظمات الامم المتحدة، ترفع منظمات المجتمع المدني الى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، والى هياكل الجامعة العربية، والى المنظمات الدولية المشاركة، هذه المذكرة التي تتضمن اقتراحات وتوصيات، تغطي جانبين: الاول مباشر في صيغة توصيات الى القمة العربية؛ والثاني ابعد مدى ويتعلق بمبادرة حوار وآلية التوصل الى بناء شراكة بين الجامعة العربية ومنظمات المجتمع المدني، واستطرادا القطاع الخاص، تماشيا مع التوجه الجديد لجامعة الدول العربية، ومع المفاهيم التنموية الحديثة.

يشكل انعقاد القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، فرصة هامة لتجسيد التوجه الاصلاحى نحو الشراكة مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص. واننا نرحب بالجهد الذي بذلته الجامعة العربية في مجال توفير مساحة مشاركة لمنظمات المجتمع المدني في عملية التحضير، لكننا ندعو الى توسيع مساحة المشاركة هذه لتشمل عددا اوسع من منظمات المجتمع المدني وشبكاته الاقليمية والوطنية العامة والمتخصصة المهتمة والتي بذلت على امتداد سنوات جهودا كبيرة في مجال التنمية في المنطقة العربية. كما ندعو في الوقت نفسه الى تعميق وتنويع مجالات المشاركة بحيث تشمل المساهمة في تحضير جداول الاعمال والمواد والمواقف، وفي ايجاد الاشكال الملائمة لمشاركة ممثلي المجتمع المدني في الاجتماعات الرسمية نفسها لهذه القمة، ولغيرها من الاجتماعات عالية المستوى.

ان الشروع في حوار جدي وصريح على المستوى الاقليمي، بين ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في العالم العربي وجامعة الدول العربية، هو من وجهة نظرنا ضرورة وألوية من اجل دفع مسار التنمية في المنطقة، وتحقيق الاهداف التنموية. إن غياب الاطر المساعدة على الحوار والشراكة اسهم في ضعف الدور الاقليمي لمنظمات المجتمع المدني، مقارنة بدورها الوطني والدولي. وهو امر يجب معالجته من خلال إطلاق حوار بناء يوصل الى علاقة شراكة مستدامة بين الجامعة العربية ومنظمات المجتمع المدني بصفاتها شريكا تنمويا.

في هذا السياق، صدرت عدة اعلانات، اهمها قرارات قمة تونس في ٢٠٠٤ من ضمن عملية اصلاح الجامعة العربية، ولاسيما قرار تشكيل مفوضية المجتمع المدني التي تعتبر خطوة مهمة واساسية وعلان نوايا ايجابي لبناء علاقة حوار وشراكة بين منظمات المجتمع المدني والجامعة.

ان منظمات المجتمع المدني المجتمعة هنا، اذ ترحب بهذا التوجه نحو الحوار والشراكة الذي ابدته جامعة الدول العربية، تؤكد انها سوف تسير في الاتجاه نفسه لملاقاة هذه الايجابية بما يمثيها،

## القسم الاول: الاطار الاقليمي **2. الوضع العالمي: الازمات العالمية وانعكاسها على المنطقة**

شهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ثلاث ازمات متعاقبة، هي ارتفاع اسعار المواد الغذائية، والطاقة، ثم انهيار الاسواق المالية بالاضافة الى اشتداد وطأة التغير المناخي. وطرح ذلك علامات استفهام كثيرة حول اداء النظام الاقتصادي العالمي والسياسات الاقتصادية والمالية السائدة. وقد شكلت هذه الازمات تهديدا مباشرا لامكانيات تحقيق اهداف التنمية الوطنية واهداف الالفية للتنمية وللأستقرار الاقتصادي.

ان هذه الازمات هي تعبير عن ازمة بنوية واكثر عمقا للنظام العالمي تطال الابعاد الاقتصادية-المالية، والاجتماعية، والبيئية-المناخية. وهي تتطلب بحثا معمقا لأسبابها ولآثارها ولسبل معالجتها، بحيث لا تدفع البلدان النامية وشعوبها ثمنها. ان هذه الازمات تؤكد مصداقية النقد الذي وجه لخيارات العولمة النيوليبرالية، التي اطلقت العنان لآليات السوق دون رقابة، وللمضاربات المالية، ولوصفات موحدة لسياسات اقتصادية تكاد تكون مفروضة على دول العالم، وتختزل في سياسات التحرير الاقتصادي، والالتزام بمتطلبات جذب الاستثمارات الاجنبية، والخصخصة، وازعاف قدرة الدولة الوطنية ومجتمعاتها على ادارة مواردها وصياغة خياراتها بشكل حر.

ان الاصلاح المطلوب يبدأ من اعادة الاعتبار الى مفهوم التنمية البشرية بديلا لإستراتيجيات النمو الاقتصادي الحالية، ومن ضمنها التركيز على التعاون الاقليمي، واعطاء الاولوية للانتاج المحلي والتصدي لمظاهر الفقر والبطالة والفساد، واعادة صياغة دور الدولة في رسم السياسات الوطنية وتعزيز القطاعات الانتاجية الوطنية وتأکید التزامها بدورها الاجتماعي، مع الحرص على مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي هذا السياق، لا بد من التشديد على التمسك بحرية الخيارات لوضع سياسات الاستثمار والتجارة والضرائب التي تسهم في تحقيق التنمية، وترشيد استخدام الموارد الوطنية، دون شروط مفروضة من الجهات المانحة والمؤسسات الدولية، واعتبار ذلك تجسيدا لمبدأ الحق في التنمية المقرر دوليا.

تتعقد القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في ظل ازمات عالمية لها تأثيرها على المنطقة وعلى مستقبلها وتعيق جهود التنمية والديمقراطية:

- استمرار الاحتلال في فلسطين وتجاهله للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة وعودة اللاجئين، وتصعيد عملياته العدوانية منتهكا القوانين والعهود الدولية مما يزعزع الامن والاستقرار في المنطقة
- تفاقم الازمة المالية والاقتصادية التي لم يقدر حجم تأثيرها على المنطقة حتى الآن فضلا عن ازمة الطاقة والتي تعتبر من الموارد الاساسية في المنطقة،
- ازمة ارتفاع اسعار المواد الغذائية وتأثيرها على الامن الغذائي في المنطقة
- الانحباس الحراري والتغير المناخي حيث يعتبر سوء استهلاك الطاقة من مسبباته الاساسية

توقف المشاركون امام هذه الازمات، وخلصوا الى الاستنتاجات التالية:

## 1. السلم والتنمية:

لقد اكد اعلان الالفية عام ٢٠٠٠ الذي صاغته وتبنته حكومات العالم التلازم بين السلم والامن الانساني والتنمية. ولعل ذلك ينطبق على العالم العربي اكثر من أي منطقة من العالم، نظرا لتعرضها للاحتلال والى حروب ونزاعات، مما يشكل تهديدا مباشرا للتنمية وللحق في التنمية، وللأمن الانساني وحقوق الانسان.

ان الاستقرار الاقتصادي والتنمية لا تحققان دون تمتع البلدان والشعوب بالحريّة والديمقراطية والاستقرار السياسي والقدرة على ادارة مواردها بناء على خياراتها الذاتية والمستقلة. هذا فضلا عن كون المقاربة الضيقة لمفهوم الامن تنحو باتجاه مضاعفة الانفاق العسكري والامنّي، وبما يؤدي الى المزيد من الافقار والتهميش والبطالة، والعجز عن توفير متطلبات التنمية.

ان القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، لا يمكنها اغفال واقع هذا الترابط، وحقيقة ان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية ومعالجة المشكلات الاجتماعية، لا يمكن ان تتحقق الا عبر ايجاد حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، وكذلك بالنسبة الى العراق والسودان والصومال، ولكل التوترات والنزاعات في المنطقة، القائمة او الكامنة منها.

من ركود اقتصادي نتيجة لها، احدثت صدمة على الصعيد العالمي، وفتحت الباب امام مراجعة الخيارات والسياسات التي كانت سائدة منذ الثمانينات. ان الدول الكبرى التي نمت الازمة في اسواقها المالية، والمؤسسات الدولية، هي اليوم بصدد مراجعة النظام الاقتصادي المالي على الوجه التحديد، بهدف ادخال تعديلات عليه تحول دون تكرار مثل هذه الازمات. وهي منفتحة اليوم اكثر على الاستماع الى وجهات نظر اخرى غير النظريات النيوليبرالية التي لم يكن يراود صانعيها والمروجين لها اي شك في صوابيتها، واذا بهم يكتشفون اليوم انها سبب الازمة، وان النقد الذي وجه لها من منظور تنموي كان مصيبا في قضايا اساسية.

اننا ندعو القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تنعقد في ظل هذه الظروف الى استخلاص الدروس الصحيحة من هذه التجربة التي دفعت الاقتصادات العربية ثمنها ايضا. ويعني ذلك تحديدا، الانفتاح على الافكار التنموية التي تكتسب مصداقية اضافية بسبب ما حصل من انهيارات، والى عدم تكرار خطأ تجاهل الافكار والمقاربات البديلة للسياسات السابقة التي تعاملوا معها بالكثير من الثقة التي لا تستحقها، ودون اعمال النقد فيها.

كما اننا ندعو القادة العرب الى المساهمة الفعالة في الحوار العالمي بشأن اصلاح النظام الاقتصادي العالمي وغيره من المبادرات، والاستناد الى الطاقات الوطنية والى خبرات دول الجنوب الاخرى، وذلك كي لا تجد بلداننا نفسها في وضعية الضحية حيث يجري تدفيعها ثمن الازمة الاخيرة، وبحيث تجرى صياغة التعديلات والاصلاحات على النظام العالمي، بما لا يراعي حل اسباب الازمة، وبما يحمل البلدان النامية، وضمنها البلدان العربية اعباء اضافية. ويطال ذلك على وجه التحديد، تحديد موقف عربي متقدم موحد وفاعل من القضايا التالية المطروحة عالميا: تمويل التنمية؛ فعالية مساعدات التنمية؛ اصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي؛ واهداف الالفية الاممية، والمسار الدولي للامم المتحدة حول التغير المناخي.

٤- ان قضية التغير المناخي، والقضية البيئية عموما، هي قضية ذات اولوية عربية بقدر ما هي قضية عالمية ايضا. وفي هذا الصدد ندعو القمة العربية ان تولى هذا الجانب الاهمية التي يستحقها لارتباطه بحياة الناس ومستقبل بلداننا ومستقبل الاجيال. وندعو بشكل خاص الى بلورة موقف موحد من المفاوضات الحالية لنص معاهدة جديدة حول تغير المناخ لما بعد سنة ٢٠١٢، والمشاركة الفاعلة في هذه المفاوضات على المستوى الدولي. هذا الموقف يجب أن يدعم هدف عالمي طويل الأمد لتقليص انبعاث الغازات الدفيئة بما يصل الى ٨٠٪ مع حلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بانبعاثات سنة ١٩٩٠، على أن يتم تثبيت ارتفاع هذه الانبعاثات في أقل من عشر سنين. وعلى البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط ان تتحمل مسؤولية أكبر من سائر البلدان العربية في اتخاذ اجراءات لمواجهة آثار التغير المناخي المترتبة عن التجارة بالنفط. كما وعلى جامعة الدول العربية والدول المنضوية فيها تبني بروتوكول ما بعد كيوتو، تتحدد بموجبه معدلات انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون على المدى القصير والمتوسط وخصوصا التزامات خاصة بالبلدان

## القسم الثاني: مساهمة الى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

### المرجعيات

تعتبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية جزءا لا يتجزأ من منظومة حقوق الانسان لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أكد القرار الصادر عن القمة العربية التي انعقدت في تونس عام ٢٠٠٤ على الترابط بين اصلاح السياسي واقامة دولة الحق والقانون والمؤسسات والتداول السلمي للسلطة واحترام الحريات العامة والخاصة من جهة والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية. كما جاء في القرار اعتراف صريح بدور المجتمع المدني وحقه في العمل بشكل مستقل.

### ١. قضايا عامة

- إن القمة العربية المقبلة هي قمة اقتصادية وتنموية واجتماعية، كما هو اسمها. ويرى المجتمعون ان مسار عملية التحضير، وما توفر من معلومات عن الوثائق وجدول الاعمال، لا يوحي بالتوازن بين الاعداد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في اعمالها. فالطابع الاقتصادي غالب، والشأن الاجتماعي جرى تناوله بمنطق جزئي وقطاعي اما المورد الثقافي فقد تم تجاهلها. ويوصي المجتمعون ان تتخذ القمة الاجراءات اللازمة لتصحيح هذا الخلل فيما تبقى من مدة فاصلة عن انعقادها، وفي جدول اعمالها، والمشاركين فيها، وفي نتائجها، مع لخط آلية خاصة لمعالجة هذا الخلل في متابعة اعمالها، وذلك من خلال مشاركة اوسع للمختصين الاجتماعيين والمعينين بالقطاعات الاجتماعية في المتابعة، بما في ذلك امكانية اعداد وثائق تكميلية لتغطية الجوانب التي اغفلت.

٢- ان البعدين الاقتصادي والاجتماعي يتكاملان (الى جانب ابعاد اخرى بيئية وثقافية ومؤسسية) لتشكل منها جمعيا استراتيجية التنمية الوطنية او الاقليمية. ويدعو المجتمعون القمة الى ادراج القضايا الاجتماعية الثقافية العامة على جدول اعمالهم، بما يتجاوز النظرة القطاعية الضيقة، وان يخصصوا جهدا خاصا لتناول مسائل من نوع: الاندماج الاجتماعي، وتمكين المرأة والشباب والمساواة الفعلية بين الجنسين، والمواطنة المتساوية، واعداد استراتيجيات التنمية الاجتماعية، وسياسات دمج الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات التي تعاني من اشكال الاستبعاد والاقصاء، وقضايا المهجرين واللاجئين والتطوير الثقافي والتأكيد على ضمان الحرية الفكرية... وغيرها من المسائل التي تقع في صلب جدول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي لا يجوز اغفالها في القمة. وفي السياق ذاته، فاننا ندعو الحكومات الى التوقيع على كافة الاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان وازالة التحفظات عن تلك التي تم التوقيع عليها.

٣- ان ازمات نهاية عام ٢٠٠٨، ولاسيما انهيار الاسواق المالية وما يتوقع

المتقدمة والمنتجة للنفط.

برامج التكيف الإقتصادي وتنحي الدولة عن الدعم المؤسسي والإشراف الفني لهذه القطاعات وتبني سياسات الخصخصة قد أدى الى تدني الإنتاجية والتوقف النهائي لبعضها وتدهور البيئة وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة في المنطقة العربية.

الخروج من هذه الأزمة يتطلب رؤية إستراتيجية وإلتزام سياسي كامل وتعبئة الموارد المالية والبشرية الكامنة في المنطقة، بما فيها العمل على المسارات الأساسية التالية:

- العمل على تأمين الغذاء والتغلب على الجوع وتخفيف حدة الفقر، ونقترح في هذا المجال:
  ١. صياغة سياسات على المستوي الكلي تركز على الامن الغذائي وتأكيد دور الدولة في سوق الموارد الغذائية من خلال توفير المخزون الإحتياطي الإستراتيجي، مقابل سياسات القمح الأمريكي.
  ٢. تعزيز وتنسيق التعاون بين الدول العربية والمبادرات الإقليمية والدولية في مجال سوق المواد الغذائية وقيام شبكة إقليمية متعددة المحاور للتعويض الغذائي في أوقات الطوارئ والجفاف.
  ٣. وضع السياسات التي تكفل مشاركة المنظمات التي تمثل العمال والمزارعين والرعاة في صياغة وتنفيذ مقترحات الإطار العام لسياسات الأمن الغذائي سواء على المستوي الوطني أو الإقليمي.
- إعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية، وفي هذا الإطار نقترح:
  ١. وضع السياسات التي تعيد الإعتبار لتأهيل القطاعات الإنتاجية خاصة القطاع الزراعي والصناعي من خلال سن التشريعات التي تحمي المنتج الوطني في الصناعات المختلفة والإهتمام بوضع علاقات إنتاج زراعية ديمقراطية تتيح حفظ حقوق المنتجين ومشاركتهم في وضع السياسات وإتخاذ القرارات.
  ٢. وفي مجال الصناعة، وضع خريطة صناعية عربية بهدف إبراز الصناعات القائمة وأمكانية التكامل الصناعي العربي في كافة المجالات الصناعية خاصة الصناعات الغذائية، ما يتطلب تنسيق التشريعات على المستوى العربي لتحفيز القطاع الخاص للدخول في مجالات القطاعات الإنتاجية وتيسير حركة رؤوس الاموال والاستثمارات البيئية.
  ٣. وضع السياسات المالية (ضرائب - جمارك..... الخ) والتي تسهم في إعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية وتقليل تكلفة الإنتاج وحماية المنتجات الوطنية حتى تستطيع المنافسة في السوق المحلي والإقليمي والعالمي.
  ٤. وضع السياسات التي تسهم في خلق المناخ الإستثماري الملائم لتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه في الدخول في شراكة حقيقية لاعادة تأهيل القطاعات المنتجة بدلاً من الإتجاه للإستثمار التجاري.
  ٥. إستخدام النظم والتكنولوجيا الحديثة في إطار تطوير الإنتاج وتقليل تكلفة الإنتاج بما يسهم في تطوير جودة المنتجات لتجد طريقها الى السوق العالمي.
  ٦. الحفاظ على الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية من خلال ترشيد استخدامها وتشجيع استخدام الطاقات البديلة والمتجددة.
  ٧. مراجعة السياسات التعليمية في المنطقة العربية بما

## ٢. القطاعات الإنتاجية: الصناعة والزراعة

تحولت الاقتصادات العربية الى اقتصادات ريعية واستهلاكية غير منتجة. غير ان تعزيز التنمية والتقدم، لا سيما في ظل الازمات العالمية الراهنة لا يتم الا من خلال توجيه الاقتصاد الوطني نحو القطاعات الإنتاجية.

ان الزراعة، فضلا عن كونها قطاعا انتاجيا اساسيا في البلدان العربية، فان انعكاساتها الاجتماعية اساسية لاسيما في مجال تنمية الريف وتوفير فرص عمل وتخفيف هجرة الريف الى المدينة. وفي ظل الازمة العالمية الراهنة والمتمثلة في ارتفاع اسعار الغذاء العالمي، تتأكد ضرورة تحقق السيادة الوطنية على انتاج الغذاء وتوزيعه ضمانا للاستقرار الوطني والامن الغذائي.

كما ان لتعزيز الصناعة الوطنية دور اساسي في توفير فرص عمل اضافية والحد من هجرة الادمغة واليد العاملة الكفوءة، وتطويرا لحجم الاقتصاد الوطني واستقراره.

ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تسعى الى استقطابه البلدان النامية عاملا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل. الا ان النظام الراهن لا يسمح للبلدان النامية من الاستفادة من هذه الاستثمارات، بحيث انها تذهب بمعظمها الى القطاعات المالية والعقارية والقطاعات غير المنتجة. تنحو هذه الاستثمارات نحو استغلال الموارد الطبيعية بشكل مكثف مما يساهم في فقدان البلدان النامية قدرتها على استثمارها في الاقتصاد الوطني وتعزيز الخدمات العامة. هذا فضلا عن القيود التي تمنع البلدان النامية من مراقبة حركة رؤوس الاموال ومساءلة ومحاسبة الشركات المتعددة الجنسيات وفق ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات.

لذلك ندعو البلدان العربية الى وضع سياسات تسعى الى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، لاسيما الصناعة والزراعة، وتسهيل عملها ونشاطاتها من خلال توفير البنية التحتية الملائمة والعصرية، ذلك من غير ان تفقد الدول سيادتها الوطنية.

من الملاحظ أن التدهور العام للقطاعات الإنتاجية في المنطقة العربية (الصناعة - الزراعة) والذي كان نتيجة لتجاهل الحكومات والدول العربية للأثار الإقتصادية - الإجتماعية لسياسات المرحلة الأولى من

في هذا الاطار، تبقى القضية الاساسية في كيفية جعل التجارة محركا للتنمية بدل ان تكون عائقا امام تحقيق اهدافها. من هنا نؤكد على التالي:

• النظر الى التجارة بوصفها تعبيرا عن خيارات اقتصادية واجتماعية وتنموية تهدف الى تحقيق التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية المبنية على اساس مبادئ حقوق الانسان والمحافظة على الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية، كي لا تبنى الاتفاقيات على الاعتبارات السياسية فحسب بل تأخذ بعين الاعتبار الاولويات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية والاقليمية. تحديد اولويات البلدان العربية واهدافها بعيدة المدى، لاسيما في القطاعات الانتاجية التي تريد تطويرها. على ان يتم ذلك من خلال الدراسات التي تحدد الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجوانب السلبية المتوقعة على الميزان التجاري واليرادات الحكومية وعلى القضايا الاجتماعية لاسيما العمالة. على أن تعد هذه الدراسات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية بالشراكة مع الاطراف المعنية لاسيما القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والاكاديميين والجامعات ومراكز الأبحاث وتطويرها بشكل مستمر.

• الأخذ بعين الاعتبار مراحل التنمية المحققة على المستوى الوطني في اطار اقرار سياسات تحرير التجارة، خاصة وان عملية التحرير التدريجي قد تكون عاملا يساعد في بناء القطاعات المحلية. من الاساسي اعطاء الاولوية لوضع سياسة تجارية فاعلة، ليس بالضرورة ان تكون مبنية على تحرير التجارة. فلا بد للسياسات الصناعية والتجارية والزراعية ان تكون انتقائية في مقاربتها لعملية التحرير. يجب على سياسات تحرير التجارة ان تراعي مراحل التنمية على المستوى المحلي وان تكون مرنة وقابلة للتوقع (predictable).

• نظرا للآثار المترتبة عن الازمة العالمية الحالية، اعادة النظر في منظومة الاتفاقيات التجارية على المستوى الوطني والاقليمي والمتعدد الاطراف والنظام التجاري العالمي ككل. فالمنظومة القائمة على اعطاء الاولوية لرفع كميات التصدير والاعتماد على الاستثمار المباشر بحاجة لاعادة تقييم، خاصة وان اسواق التصدير ستتقلص في اطار الازمة الحالية، كما ان الاستثمار المباشر سيتقلص ايضا. ان استراتيجية النمو بحاجة للتركيز على استراتيجيات «النمو ذو التوجه الاقليمي» (regional-oriented growth) واعطاء الاولوية للانتاج المحلي.

• ترتيب اوضاع البلدان التي تفاوض للانضمام الى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف من خلال تحديد الجهة المسؤولة عن المفاوضات وتحديد رؤية واضحة للسياسات الوطنية، وتطوير فريق عمل وطني للمفاوضات التجارية بما في ذلك انشاء جهاز متخصص ومزود بالكوادر الفنية والتقنية والخبراء ومدعوم من قبل الدول العربية ذات التجارب في هذا المجال. كما من المفيد تطوير فريق تقني اقليمي مهمته مساندة البلدان المفاوضة، بناء على خبرات البلدان العربية السابقة في هذا المجال.

يتناسب واحتياجات سوق العمل وتعزيز البحث العلمي التكاملي مع توفير الموارد اللازمة لذلك.

- وضع السياسات البديلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وفي هذا الاطار نقترح:
  1. وضع سياسات بديلة تحقق التنمية المتكاملة والمستدامة التي تعطي الأولوية للاحتياجات الأساسية للمواطن وتعطي الفرصة للدولة ومؤسساتها لتلعب الدور الأساسي مقابل سياسات الإقتصاد الحر والإعتماد على آليات السوق فقط.
  2. اعطاء الأولوية لتمويل التنمية إعتما داً علي الموارد المحلية خاصة بين الدول العربية ذات الدخل المرتفعة والتركيز علي القطاعات الإنتاجية بما فيها الزراعة والصناعة، وخلق مفوضيات أو وكالات متخصصة لتمويل التنمية.
  3. وضع السياسات والخطط التنموية التي تسهم في الإستفادة من التجارب الأخرى والإفتتاح علي الصناديق المتخصصة مثل الإفاد، الفاو، اليونيدو.
  4. وضع السياسات التي تضمن فعليا المشاركة الفعلية للمنتجين في رسم السياسات، وتنفيذ البرامج، والمشاركة في الأرباح من خلال علاقات إنتاج ديمقراطية تسهم في صياغة واقع جديد يحترم حقوق الإنسان وفي متطلبات الأمن الإنساني ويؤدي إلى التغيير الإجتماعي المنشود .

### 3. السياسات التجارية وأثارها الاجتماعية

يشكل النظام التجاري العالمي قضية خلافية اساسية بين البلدان النامية من جهة والبلدان الصناعية من جهة ثانية. إذ تعتبر البلدان النامية ان المفاوضات الراهنة في اطار شروط منظمة التجارة العالمية تحرمها الكثير من المرونة والقدرات التنافسية في الاسواق العالمية.

• ان حرمان البلدان النامية من قدراتها الانتاجية ومساحة السياسة المتاحة للبلدان العربية من خلال الشروط التي تفرضها الاتفاقيات التجارية وتحول اقتصاداتها الى اقتصادات استهلاكية تضاعف من نسب الفقر والبطالة وبالتالي تؤدي الى انخفاض معدلات التنمية البشرية. فالتفاقيات التجارية الدولية ترسخ قوانينا لسياسات التحرر الاقتصادي تأثر سلبا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعديد من المواطنين في بلاد كثيرة، خاصة بلدان الجنوب والتي تعد الدول العربية من ضمنها.

• ان الانفتاح التجاري غير المدروس، والذي لا يأخذ بالاعتبار مراحل التنمية التي توصلت اليه البلاد واحتياجات بناء قطاعاتها الانتاجية وتأمين الخدمات الاساسية وحماية قطاع الزراعة، يتسبب بتعريض بعض الصناعات إلى خفض إنتاجها نتيجة لعدم قدرتها على منافسة المستورد. وأيضا يتزايد ويكتل (في شكل شركات كبرى) الإنتاج في بعض القطاعات خاصة الإنتاج الغذائي مستبعدا صغار المنتجين، مما ينتج عنهما تزايد معدلات البطالة المؤدية إلى الفقر والجوع.

## القسم الثالث: ندو وشراكة مأسسة بين جامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني

تعتبر منظمات المجتمع المدني ان حرية التجمع وحق تأسيس الجمعيات والنقابات والانضمام اليها هو حق من حقوق الانسان معترف به عالميا، وهو واجب الاحترام في كل الدول والمجتمعات. ومن هذا المنطلق فإننا نعتبر أن قرار قمة تونس في ٢٠٠٤ بتشكيل مفوضية المجتمع المدني، بالاضافة الى وجود ادارة المجتمع المدني، خطوة مهمة واساسية في بناء علاقة سليمة بين منظمات المجتمع المدني وجامعة الدول العربية. ان منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذا اللقاء، تثن خيارات المشاركة التي اعلنتها الجامعة العربية، ولاستكمال هذه الخطوة الايجابية نقترح ان يتم تطوير الليات المعتمدة بما يسمح باشارك منظمات المجتمع المدني العربية الوطنية والاقليمية في عملية رسم السياسات وتوفير فعالية في المشاركة على مستوى هياكل الجامعة الرئيسية، وعلى مستوى اللجان المتخصصة، والانشطة على اختلافها، وفق آليات واضحة تجري صياغتها بشكل مشترك من خلال الحوار، بما يحقق التفاعل المنشود بين منظمات المجتمع المدني وصناع القرار داخل الجامعة العربية في مجال رسم السياسات والتنفيذ والمتابعة.

واما فيما يتعلق بالعلاقات المنشودة بين الجامعة العربية ومنظمات المجتمع المدني، فإننا نوصي بالاحتكام الى قواعد الممارسة المعلنة والشفافة والقائمة على جملة من المعايير الموضوعية التي تقوم على ان تكون المنظمة غير حكومية، وقانونية، وتعمل في اطار الدستور والقانون بالوسائل المشروعة والعلمية، بالاضافة الى معايير الحضور والجديّة والتمثيلية والشفافية. وندعو الجامعة ان تستأنس بالنظام المتبع في الامم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها في هذا المجال، وان تضع نظامها الخاص انطلاقا من المبادئ الحقوقية والتنمية العامة، ومن خلال الحوار مع ممثلي المجتمع المدني.

ان المدخل الى مشاركة منظمات المجتمع المدني على النحو المنشود، في آليات صنع القرار العربي وتنفيذه ومراقبته، تتم من خلال حضور الاجتماعات والمؤتمرات والمشاركة في المشاورات وصياغة السياسات والتشريعات وغيرها. ان ذلك ينسجم مع التوجه العالمي المعتمد في منظمات ومجالس الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوربي ويتماشى مع ما هو مطروح من اصلاح لجامعة الدول العربية.

## ٤. قضايا المساعدات والديون:

لا بد من مضاعفة المساعدات البينية واعادة النظر في توجهاتها بما يعيد توزيع الدخل وردم الهوة بين البلدان العربية. واذ ننظر بارتياح كبير الى تنامي دور الجهات المانحة والداعمة في المنطقة العربية من حكومات وصناديق تنموية ومخصصة فإننا ندعوها الى الالتزام بمبادئ وتوصيات مندييات مسار فعالية المساعدات، وتفعيل الشراكة في عمليات التنمية بما يتطلبه ذلك من تبني لرؤى تنموية شاملة تأخذ بالاعتبار الاحتياجات التنموية الوطنية وضرورات التكامل والتعاون الاقليمي ومواجهة هذه التحديات التنموية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي وحقوق الانسان.

كما نرى ضرورة التركيز في مجال تقديم المساعدات على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، والتركيز على المجتمعات المحلية لتمكينها من المشاركة، وكذلك في مجال القطاعات الانتاجية لاسيما الزراعة من اجل تلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين والمواطنات.

كما ندعو الى نشر وتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية كعنصر ضروري لدعم عمليات التنمية واشراك القطاع الخاص كطرف واع ومسؤول في هذه العملية.

ونؤكد على ضرورة إنشاء آلية فاعلة لرصد ومتابعة تنفيذ التعهدات في إطار فعالية المساعدات وفق ما جاء في نصوص إعلان باريس وما تم التوصل اليه في مؤتمر فعالية المساعدات في اكر (٢٠٠٨)، وتطوير مؤشرات لقياس الاثر والاداء متناسب والبيئات المحلية. مع الاخذ بالاعتبار ضرورة انتاج مؤشرات خاصة بالمساواة في النوع الاجتماعي لضمان فعالية المساعدات

لائحة المنظمات التي شاركت في الاجتماع التحضيري لمنظمات المجتمع المدني ما قبل القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية في الكويت ٩-١٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٩- القاهرة

١. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية- لبنان
٢. مركز الجندر للبحوث والتدريب- السودان
٣. المنتدى المدني السوداني- السودان
٤. منتدى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية- السودان
٥. اتحاد المرأة الاردني- الاردن
٦. مؤسسة المستقبل- الاردن
٧. المنظمة العربية للمعاقين- لبنان
٨. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات- تونس
٩. مركز الشفافية في البحرين- البحرين
١٠. مركز الديمقراطية وحقوق العاملين- ائتلاف النداء العالمي ل مكافحة الفقر في فلسطين
١١. جمعية الإرشاد والإصلاح- الجزائر
١٢. المنتدى الاجتماعي الديمقراطي- اليمن
١٣. مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان- اليمن
١٤. شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية/ ائتلاف النداء العالمي لمكافحة الفقر- اليمن
١٥. الجمعية الاقتصادية الكويتية- الكويت
١٦. الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء- سوريا
١٧. المنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الاحمر- السعودية
١٨. ائتلاف النداء العالمي لمكافحة الفقر في مصر- مصر
١٩. مركز الارض لحقوق الانسان- مصر
٢٠. منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية- مصر
٢١. العدالة الاجتماعية- مصر
٢٢. الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)-مصر
٢٣. اتحاد المحامين العرب-مصر
٢٤. المنظمة العربية لخبراء المحاسبة- مصر
٢٥. الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد- مصر
٢٦. الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية- مصر
٢٧. مركز حابي للحقوق البيئية- مصر
٢٨. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية- مصر
٢٩. المنظمة العربية لحقوق الانسان- مصر
٣٠. الاتحاد العربي للاسمدة- مصر



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و 23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة 1997 بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام 2000.

صندوق بريد: 5792/14 | مزرعة : 1105-2070 | بيروت، لبنان  
هاتف: +961-1-319-366 | فاكس: +961-1-815-636  
[www.annd.org](http://www.annd.org)





[www.annd.org](http://www.annd.org)  
[2030monitor.annd.org](http://2030monitor.annd.org)

 Arab NGO Network for Development  
 @ArabNGONetwork  
 Arab-NGO-Network-for-Development  
 anndmedia